الجلسة السادسة والعشرون بعد المائة

- **التاريخ** : الثلاثاء 5 رمضان 1420 (1999/12/14)
- **الرئاسة** : السيد محمد جلال السعيد رئيس مجلس المستشارين،

  والسيد ادريس بسيط الخليفة الثاني لرئيس المجلس.
- **التوقيت** : ثلاث ساعات ابتداء من الساعة الحادية عشرة و 12 دقيقة صباحا.
- **جدول الأعمال** : الأسئلة الشفهية.

* * *

* **السيد الرئيس** :

بسم الله الرحمان الرحيم

والصلاة والسلام على خير المرسلين،

افتتحت الجلسة.

يسعدني قبل الشروع في جدول الأعمال المقرر بهذا اليوم أن أغتنم حلول شهر رمضان المعظم لأرفع باسم المجلس آيات التبريك والتهاني إلى حضرة أمير المومنين صاحب الجلالة نصره الله متمنين لجلالته دوام الصحة والعز والنصر المكين وإلى أفراد الأسرة الملكية الشريفة وإلى شعبه الوفي بالتقدم والرفاهية والرخاء، كما أتوجه إليكم بدوري لأبارك لكم هذا الشهر المبارك أعاده الله عليكم بالصحة والسلامة واليمن والبركات.

أيها السادة والسيدات، من حسن الطالع أن يقترن حدث الذكرى الواحدة والخمسين للإعلان العالمي لحقوق الإنسان بحدث وطني بارز خلفته مضامين الرسالة الملكية الموجهة الى الشعب المغربي بهذه المناسبة والتي تعتبر تأكيدا واختيارا موفقا لتعزيز المكاسب التي تحققت ومواصلة استكمال صرح دولة الحق والقانون وإنها لمناسبة عميقة الأثر دفعت بالمجلس بكل مكوناته إلى اتخاذ مبادرة فتح نقاش عبر سؤال محوري في الموضوع أبدت له الحكومة في شخص السيد وزير حقوق الإنسان كامل الاستعداد فله منا كامل الشكر والتقدير.

حضرات السادة المستشارين والوزراء،

عملا بأحكام الفصل 56 من الدستور ووفقا لمقتضيات النظام الداخلي لمجلس المستشارين يخصص المجلس هذه الجلسة لأسئلة السادة المستشارين وأجوبة الحكومة عليها وقبل الشروع في تناول الأسئلة الشفهية المدرجة في جدول الأعمال أعطي الكلمة للسيد الأمين لإطلاع المجلس على ما جدّ من مراسلات فليتفضل.

* **المستشار السيد محمد الحسن امنينو أمين المجلس :**

شكرا السيد الرئيس،

توصلت رئاسة مجلس المستشارين برسالة من الفريق الديمقراطي حول التغيير المقترح على مستوى رئاسة لجنة التعليم والشؤون الإجتماعية وبعد دراسة هذا الطلب قرر المكتب :

1. إخبار المجلس بمضمون هذه المراسلة والتي تهدف الى استبدال المستشار السيد أحمد العلمي بالمستشار السيد عادل المعطي لرئاسة اللجنة.

2. تطبيق النظام الداخلي عدد الأسئلة الشفوية التي توصل بها مجلس المستشارين من7 دجنبر الى 14 دجنبر 1999 :

- عدد الأسئلة الشفوية 30
- عدد الأسئلة الكتابية 6

عدد الأسئلة الشفوية التي تم تحويلها سؤال واحد.

كما توصلت رئاسة المجلس بطلب إحاطة المجلس علما من السيد رئيس الفريق الاشتراكي، كما توصلت رئاسة المجلس بطلب إحاطة من الفريق الحركة الديمقراطية الاجتماعية كما توصلت رئاسة المجلس بطلب إحاطة من الفريق الديمقراطي. وشكرا السيد الرئيس.

* **السيد الرئيس** :

شكرا للسيد الأمين في نطاق إحاطة المجلس بقضايا طارئة أعطي الكلمة للسيد رئيس الفريق الاشتراكي فليتفضل.

* السيد رئيس الفريق الاشتراكي :

بسم الله الرحمان الرحيم،

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السادة المستشارين،

بادئ ذي بدء أطلب من السادة المستشارين قراءة الفاتحة ترحما على ضحايا الكارثة التي حصلت بفاس من انهيار عمارة، وذلك والحصيلة هي 47 موتى و41 ديال الجرحى.

(قراءة الفاتحة)

إن هذه الكارثة بحجمها الوطني تعيد الى الواجهة تلك الوضعية المزرية والخطيرة لعشرات الآلاف من المغاربة الذين يعيشون داخل الأحياء المهمشة وليدة بناء عشوائي غير مراقب وغير مرخص ويفتقد لكل مقوماته الوقائية والسلامة ففي البداية ...

* السيد الرئيس :

السيد المستشار،

هذا داخل في نطاق الأسئلة الآنية وحتى قراءة الفاتحة كنا كان محلها في نطاق هذا الموضوع لهذا اطلب منكم الاختصار لأن هذه الأسئلة، هذه النازلة التي تتعرضون لها فهي مدرجة في نطاق الأسئلة الآنية : ثلاثة أسئلة آنية.

* أحد المستشارين:

السيد الرئيس،

عندنا مسائل داخل هذه الكارثة، كاين مسائل جديدة .

* السيد الرئيس :

تفضلوا، تفضلوا..

أحد المستشارين :

في الأول نرفع تحياتنا وتشكراتنا لجلالة الملك على العناية التي حظيت بها هذه الكارثة وللتتبع من طرف صاحب الجلالة لهذه الواقعة منذ الدقائق الأولى، كما نشكر السيد الوزير الأول على الزيارة التي قام بها للجرحى وللمكان وللمسؤولين إثر هذه الكارثة كما نشكر جميع السلطات المحلية من داخلية والجماعات والوقاية المدنية ورجال السلطة على ماقامت به خلال هذه الكارثة.

إن مشكل البنايات والكل يعلم ذلك، السيد الرئيس إلا ابغيت ماندويش! أصبحت اليوم إن مشكل هذه النبايات والكل يعلم أصبحت اليوم تشكل قنابل موقوتة وضعت قصدا وعن سابق إصرار وبدون أدنى تردد من طرف تجار الصفيح والسكن الغير اللائق وكذلك من طرف مضاربي العقار.

* السيد الرئيس :

أطلب من السيد المستشار الاختصار لأن هذه النقطة مرة أخرى مدرجة في جدول أعمالنا فالمجلس سيحاط علما بالمزيد من التفاصيل... شكرا.

* السيد المستشار:

لا أنا مازال ماكملتش.

* السيد الرئيس :

شكرا . ويجب كذلك احترام الوقت المخصص للتدخل في نطاق الإحاطة.

* السيد المستشار:

تنعتبر السيد الرئيس أنني ماعملتش شي إحاطة وأنا مُنعت من الكلام في الجلسة العامة.

* السيد الرئيس :

شكرا. أعطيناكم الكلمة ولكن مع الأسف الشديد تدخلكم غيّر جدول الأعمال هذه النقطة بالذات مدرجة في جدول الأعمال.

الكلمة للسيد رئيس الفريق الديمقراطي دائما في نطاق طلب الإحاطة.

* السيد رئيس الفريق الديمقراطي :

السيد الرئيس،

قبل أن أشرع في الإحاطة أنا طلبت نقطة نظام كرئيس فريق كنت تعطيوها لي السيد الرئيس لأنه المادة 128 راها صريحة في

الإحاطة واحنا كانشوفوا واحد التسيب استسمح السيد الرئيس في الإحاطة، كانشوفوا الأسبوع الفارط فريق معين تدخل في استقلال القضاء بينما القضية معروضة على القضاء وتدخلوا فيها وصاحب الجلالة رحمه الله الحسن الثاني في ندوة صحفية قال : أنا شخصيا كملك راني ماكنتدخلش في القضاء حتى تيبت واحنا مافهمناش هاد الإحاطات عندنا هنا في المجلس اللي ولات تدخل في واحد العديد ديال الإطارات والتي ابغى يدوز شي سؤال تيدوزو واللي ابغى يجي يدخل حتى في استقلال القضاء اللي كينص عليه الدستور جناب الرئيس الله يخليكم تنلتمسوا من المكتب باش ينضم هذه الإحاطة، الله يخليكم السيد الرئيس في إطار إحاطة المجلس أنه وزارة التربية الوطنية ومع كامل الأسف، هذه أسبوع واحنا نحاولوا انتصلوا بالسيد الوزير ديال التعليم الثانوي والتقني لأنه السنة التاسعة خصصوا لهم يومين من 8 ونصف د الصباح لـ 4 دي العشية متتابعة وكانعرفوا السنة التاسعة فيها تلميذات وتلاميذ في بداية الصيام ديالهم وما يمكن لهم شاي باش يدوزوا امتحان من 8 دالصباح حتى 4 د العشية، وحاولنا انتصلوا بهم ولكن مع كامل الأسف الوزارة غائبة، أما السيد الوزير الأول اللي كيشكروه على فاس كان عليه يدي معه المنتخبين منتخبين تاع فاس حتى واحد ما اتستدعى وحتى واحد ما امشى للكارثة كأنهم غير موجودين.

* **السيد الرئيس :**

آخر تدخل في نطاق الإحاطة.

الكلمة للسيد رئيس الفريق الحركة الدميقراطية الاجتماعية.

احنا في نطاق الإحاطة ونقط نظام ، شوف ومن بعد هنالك ضحية الضحية هما الفرق التي تأتي أي يعني الإحاطة والتدخلات متعددة تكون ضحيتها الفرق الصغرى هاد الشي اثرناه بالمكتب أمس وربما يأتي الوقت الذي سنكون مطالبون بتغيير هذه المسطرة تفضلوا الأخ، ومن بعد سنمر إلى جدول الأعمال.

* **السيد رئيس الفريق الحركة الديمقراطية الإجتماعية:**

شكرا السيد الرئيس، السادة الوزراء،

أختي إخواني السادة المستشارين،

أتكلم في نقطة طارئة، نخبر المجلس والرأي العام باللي كاينة في هذه السنة امتحانات ديال المعلمين دازت في الشهر 10 وكان آنذاك إقليم أسا الزاك بالضبط مخصص له 58 منصب ولكن للأسف گات لنا 15 ومازالت إلى حد الآن ما توصل بها الإقليم كما اتعطات للأقاليم الأخرى ومازال الاقليم كينتظر هذه 58، كينتظر هاد 15 وكان تعمل بهاذ المسطرة بمكان تعملوا عليها اعتصامات في الإقليم غادي تفوت 40 يوم وانخبر باللي بعد ما دوزت الناس الكتابي الشفوي عملوه غير عبور ويلا اسمحتوا إقليم أسا الزاك حقيقة هو جاء في الموقع اللي هو حساس والناس اللي يمشيوا للتعليم يالله الناس اللي جاوا في الأخر..

أنا ماعمرني شفت واحد مقاطع في هاذ الكلمة هاذي، أنا حضرت في الجلسة الفائتة تتكلم الناس كيف تبغي إلى عاد الانسان يگول واحد الكلمة يبدأ يلاحظو عليه الناس.. والا يبداوا يتكلموا غير يقطعوها ويتهناوا ولكن باش يبدأ واحد يقطع ويتكلم غير الإنسان يحترم الثاني إلى عاد هذا مجلس محترم كي لا يحترم الكلمة ديال الثاني... ما يولي يتكلم ويقطع عليه، أنا ابغيت انگول الله يجازيكم هذا الإقليم إقليم عبور فقط، محروم من جميع الامتيازات ومحروم من جميع الحقوق ولهذا نود باش الحكومة تحل هاد المشاكل عندنا ولا طلع لعين المكان باش تشوف أشنو طاري في هاذ الإقليم ، ما انبقاوا انتظروها التعليم دابا داز عليه هذه ثلاثة أشهر وهي 15 مازالت ما تعينات منين غاد تعين وهذه 15 تعينت يا الله 15 من الإقليم . وشكرا.

* **السيد الرئيس :**

شكرا للسيد المستشار.

نشرع الآن في الأسئلة الشفهية المدرجة في جدول أعمال هذه الجلسة والبالغ عددها 17 سؤال.

في البداية هنالك ثلاثة أسئلة آنية مبرمجة في جدول أعمال هذا اليوم السؤال الأول الآني موجه الى السيد الوزير المكلف بإعداد التراب الوطني والبيئة والتعمير والإسكان حول تفاقم ظاهرة

انهيار الدور السكنية وما يترتب عنها من خسائر بشرية ومادية للمستشارين المحترمين السادة نجيب أبدلاس عبد الحق التازي عزيز الفيلالي والسيد محمد التيتنة العلوي.

الكلمة لأحد السادة المستشارين تفضلوا السي.

* أحد المستشارين:

شكرا سيدي الرئيس،

بسم الله الرحمان الرحيم.

سيدي الرئيس،

السادة الوزراء،

السيدة المستشارة،

السادة المستشارين المحترمين،

كما لا يخفى على سيادتكم المحترمة، لقد تزايدت ظاهرة انهيار الدور السكنية إما نتيجة القدم أو عدم اتخاذ الإجراءات اللازمة لعلاج الموضوع في الوقت المناسب أو نتيجة الغش في البناء وآخرها ما حدث في مدينة فاس عندما انهارت عمارة مكونة من خمسة طوابق يوم الأربعاء الماضي ذهب ضحيتها العديد من أرواح العائلات التي كانت تسكن العمارة.

إن هذا الحدث لم يكن كارثة إنسانية أزهقت لحد الآن 49 من الأرواح فقط بل إنه طرح سؤالا عريضا يتعلق بعدد العمارات والمنازل المهددة بالانهيار على سكانها ذلك أن تعدد حوادث البنايات المنهارة أصبح يفرض تحديد المسؤولية خاصة وأن قطاع البناء يعرف تدخلات العديد من المتدخلين ابتداءا من الدراسات الأولية إلى رخصة السكن في ظل غياب المراقبة المستمرة في كافة المراحل التي تقطعها أوراش البناء مما جعل عدد الأسر التي تقطن سكنا غير موافقا للشروط القانونية للبناء يتزايد بشكل مهول وخطير ليصل حسب تقرير كتابة الدولة المكلفة بالإسكان حوالي 450 ألف أسرة داخل المجال الحضاري أي نحو 17% من الأسر الحضرية بحيث أصبح كل سكن يشكل كابوسا يهدد بالموت في غياب المراقبة اللازمة والضرورية لعملية البناء وتفشي ظاهرة البنايات المنهارة لقد أن الآوان لكي تتعامل الحكومة مع هذا الموضوع بكل جدية وحزم وصرامة لحماية أرواح المواطنين الذين يذهبون ضحية الغش والفساد والرشوة في قطاع يجب أن يكون محصنا من أي تلاعب.

نعم، إذا كانت الحكومة قد قامت بما يتطلبه الموقف بخصوص حادث عمارة فاس انطلاقا من التعليمات والتوجيهات السامية لجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده علينا أن نقف وقفة تأملية إزاء هذا الحدث الذي يجب أن يكون عبرة للمستقبل من أجل التعجيل بإصلاح قطاع البناء إصلاحا جذريا وشموليا .

وفي الأخير نتقدم بتعازينا الحارة لعائلات الضحايا في هذا الحدث المؤلم والمصاب الجليل.

في إطار هذا المنظور كان لابد من التساؤل ماهي الأسباب الحقيقية لتزايد هذه الظاهرة؟ ماهي التدابير الاستعجالية المتخذة لإنقاذ ما يمكن إنقاذه بالنسبة لحادثة فاس وتعويض المتضررين؟ شكرا سيدي الرئيس.

* السيد الرئيس :

شكرا السيد المستشار.

السؤال الثاني الآني موجه الى السيد الوزير المكلف بإعداد التراب الوطني والبيئة والتعمير والإسكان حول حادثة انهيار عمارة بفاس للمستشارين المحترمين السادة سعيد التدلاوي، عادل المعطي محمد السولمي عبد القادر البريكي علي الخضراوي وعبد الرحمان بيجي.

الكلمة للمستشار السيد محمد السولمي تفضلوا السيد .

* السيد المستشار محمد السولمي:

بسم الله الرحمان الرحيم

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين،

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

زملائي المستشارين،

هذا السؤال الذي نضعه بصفة آنية موجه الى السيد الوزير المكلف بإعداد التراب الوطني والبيئة والتعمير والإسكان حول حادثة

انهيار عمارة بفاس لقد تتبع الرأي العام الوطني بأسى عميق الحادث الذي وقع صبيحة يوم الأربعاء 8 دجنبر الحالي بالحي الحسني ابن دباب بفاس حيث انهارت عمارة سكنية وخلفت حصيلة مهولة من الموتى والجرحى (49) قتيل وحوالي مثلها من الجرحى ولا نعلم عدد المفقودين وحيث إن المعطيات المتوفرة وحسب المعطيات المتوفرة فإن هذا الحادث هو امتداد لسلسلة من الأحداث المأساوية التي وقعت في هذا الحي وفي جهات أخرى الذي فرض عن طريق الأمر الواقع وتحت الضغط الذي يعرفه قطاع الإسكان في بلادنا ونتيجة للهجرة القروية التي تكتسح المدن وتقطن الأحياء العشوائية مثلما هو الحال بالنسبة لمدينة فاس.

إن هذه الظاهرة المسكوت عنها في ممارسة المراقبة حول الشروط التقنية للبناء أفرزت أحياءا ومدنا أصبحت تشكل وصمة عار في جبين بلادنا التي تتوفر على تراث معماري قل نظيره في العالم العربي والإسلامي.

وفي هذا الإطار أود أن أسألكم سيادة الوزير عن التدابير الإستعجالية التي اتخذتها الحكومة لمساعدة المنكوبين من جهة والإجراءات الفورية التي ستطبقونها لجعل حد للبناء العشوائي الذي أصبح يهدد حياة المواطنين في كل مكان ويشوه الفن المعماري ببلادنا والسلام عليكم.

*** السيد الرئيس :**

شكرا للسيد المستشار.

السؤال الثالث الآني الموجه للسيد الوزير حول أسباب انهيار البنايات السكنية للمستشار المحترم السيد الحسين الحداوي فليتفضل.

*** السيد المستشار الحسين الحداوي:**

شكرا السيد الرئيس،

السيد الوزير،

إخواني المستشارين ،

أدى انهيار بناية سكنية بحي بن دباب بمدينة فاس الى سقوط 49 ضحية و40 جريحا وهذا رغم تدخل رجال السلطة ورجال الوقاية الذين نشكرهم بهذه المناسبة والانهيار في حد ذاته ليس إلا حلقة من مسلسل الانهيارات التي تعرفها بين الآونة والأخرى عدة أحياء عتيقة وشعبية بالمدن المغربية فاس، مراكش، الدار البيضاء، إلى آخره حيث تنتشر العديد من الدور الآلية والمتداعية للسقوط بسبب تلاشي البنايات والغش في مواد البناء وعملية البناء ونتيجة البناء السري الذي لا يحترم المعايير الفنية والتقنية لعملية البناء.

إن الحل ليس إعلان حالة استنفار وإيقاف البناء العشوائي ومعاقبة المواطنين بخرقهم قوانين التعمير والبناء بل الظرف يقتضي دراسة موضوعية للأسباب الحقيقية للجوء المواطن الى البناء العشوائي والتي تستخلص فيه.

1. عدم تبسيط الإجراءات والتدابير للحصول على رخص البناء.

2. عدم قدرة المواطن الشرائية للحصول على تسهيلات الكراء واقتناء السكن لعدم قيام الحكومة بنهج السياسات العقارية لإشباع حاجة المواطن.

3. وضع تصاميم تهيئة وضوابط التعمير أبعد ماتكون عن واقع المواطن المغربي حيث يتم تغييب البعد الإنساني والبعد السوسيو ثقافي للمجتمع المغربي لهذه الوثائق التي يتم إعدادها بطرق بيروقراطية تنظيمية وأكاديمية يغلب عليها الهاجس الأمني.

إن الأحياء العشوائية... وتطورت عكس ماكانت تهدف إليه هذه التصاميم وعكس التطور المرغوب لهذه المدن لعدم ملاءمة هذه المخططات المديرية مع الواقع المغربي إن ضوابط التعمير يجب أن تكون في خدمة ومصلحة الشعب وليست عقابا للمواطن الذي يلجأ حتما لتنسم الحيلة إلى اللجوء الى البناء العشوائي والسري.

إن المواطن المغربي يعاني من مأساة ضيق العيش والسكن الغير اللائق ونزيد في معاقبته بضوابط تعمير صارمة لا تقبل الشفقة ولا الرحمة.

السيد الوزير،

على هذا أسائلكم أولا ماهي التدابير التي تتخذها الحكومة لإيواء ضحايا الإنهيار؟ ماهي الإجراءات التي ستتخذها الحكومة من أجل وضع مخطط لتبسيط مساطير البناء والتعمير أي بإشباع حاجيات المواطن لا بالبحث عن مساطير والعقوبات؟ هل لدى الحكومة مخططات وبرامج لإعادة هيكلة الأحياء الهامشية والبناء العشوائي والمساهمة في التخفيف من الخصاص الذي يعاني منه المواطن المغربي في مجال السكن الإقتصادي هل هناك لدى الحكومة نية لإعادة النظر في بعض التصاميم التهيئية والمخططات المديرية وطريقة وضعها بإشراك جميع الفعاليات وتوسيع قاعدة الاستشارة والسلام عليكم.

*** السيد الرئيس :**

شكرا السيد المستشار.

الكلمة للسيد الوزير المكلف بإعداد التراب الوطني والبيئة والتعمير والإسكان للإجابة على مختلف الأسئلة الآنية فليتفضل.

*** السيد وزير اعداد التراب الوطني والبيئة والتعمير والاسكان**

بسم الله الرحمان الرحيم،

شكرا السيد الرئيس،

السيدة والسادة المستشارين المحترمين،

أعتبر شخصيا أن ليس من اللائق أن نعالج هذا المشكل انطلاقا من منظور سياسي أو أبعاد سياسية ضيقة هذا مشكل مهم جدا وأود في البداية أن أجدد باسم الحكومة التعازي الحارة للعائلات المنكوبة بمدينة فاس إثر هذا المصاب الأليم ومن خلال مجلسكم الموقر إلى كافة الشعب المغربي راجيا من الله عز وجل أن يلهم الجميع بالصبر والسلوان فالحدث أيها السادة، السيدة والسادة المستشارين، أصبح اليوم معروف، انهيار عمارة شمال مدينة فاس في الحي الحسني هذه العمارة أدت إلى 47 قتلى و21 جرحى 9 منهم خرجوا الآن 12 باقية في المستشفى بفاس أربعة تم تنقيلهم الى المستشفى العسكري بمدينة مكناس واحد فيهم في حالة خطيرة 9 تم تنقيلهم الى المستشفى العسكري بمدينة الرباط.

فمجرد ما تم الخبر وقع رد الفعل سريع جدا أولا من طرف صاحب الجلالة نصره الله محمد السادس الذي صيفط فرق مخصصة مختصة معها آليات جد متطورة ديال الوقاية المدنية في عين المكان من أجل تقوية الفرق التدخل الموجودة محليا بمدينة فاس وأعطى تعليماته السامية من أجل المتابعة والأخذ بالاعتبار والإعانة للعائلات المنكوبة فكان رد الفعل كذلك من طرف السلطات المحلية ومن طرف جميع المصالح المعنية من أمن ومن وقاية مدنية ومن جميع السلطات من رجال المطافي من جميع المصالح المعنية، وأود هنا أن أهنئهم على المجهودات التي قامت بها جميع هذه المصالح، فتم كذلك زيارة السيد الوزير الأول في عين المكان مرفوقا بوفد وزاري كان يضم السيد وزير العدل وهذا رمز يرمز في إرادة الحكومة من أجل إدخال دولة الحق والقانون في هذا القطاع من أجل المتابعة متابعة الناس الغشاشين والناس اللي استعملوا المضاربة والرشوة لأنه هذا هو عمق المشكل المطروح في هذا الحي وفي هذه العمارة بالضبط فكان حاضرا معنا السيد وزير العدل والسيد الوزير الأول من خلال زيارته أعلن على مجموعة من القرارات الطارئة :

أولا، قرار معالجة المشاكل اللي كانت مطروحة من خلال العائلات اللي كانت توصلت بوعود من طرف الحكومات السابقة ولم يتم تطبيقها فيما يخص 360 عائلة اللي كان إفراغهم من مجموعة من العائلات فإذا هذا تم قرار ديال إعادة إسكانهم بناءا على الوعود اللي كانت أعطيت آنذاك،

كذلك بالنسبة للمنكوبين وضعت الحكومة كتابة الدولة في الإسكان عمارة رهن إشارة المجموعة الحضرية لإيواء العائلات المعنية حتى يمر هذا الشهر الكريم رمضان الكريم بظروف إنسانية، طبعا في إطار الحل النهائي الذي سيتم مثل الحلول التي طبقت على العائلات الأخرى.

تم كذلك قرار أننا نبدأ في المرحلة الأولى بالعناية ب 1683 عائلة تعيش في شقق مهددة بالانهيار بناءا على نفس المنهج يعني وضع برامج سكنية في مساحة 20 هكتار من أجل إعادة إيواء العائلات المعنية علما بأن هذه العمارة التي انهارت كانت عمارة،

كان في حقها قرار إفراغ من طرف بلدية زواغة ولكن لم يتم احترام هذا القرار ووقع ما وقع فإذا معالجة 1683 عائلة في المنطقة الشمالية لمعالجة الأسبقيات المهمة المطروحة في هذا الميدان، وهذا غادي يكلف بلغ مالي ديال 16 مليون درهم، هذا المبلغ تم تجنيده بالوسائل ديال كتابة الدولة في الإسكان.

ثانيا، طبعا متابعة الدراسات التي الآن موجودة والتي انطلقت من طرف مجموعة من المؤسسات والجماعات المحلية فيما يخص تدقيق العمارات التي يجب أن يكون فيها تدخل سريع من أجل المحافظة على سلامتها وأخيرا طبعا ترصيف الطرق لأنه من أسباب الانهيارات في هذه الأحياء العشوائية هي طبعا المياه اللي كتدخل في الساس ديال العمارة واللي كتفسدها. فإذن هذا بمبلغ مالي ديال 4 مليون درهم فإن المجموع 20 مليون درهم تمت المعالجة ليست فقط المعالجة المباشرة ديال الحدث ولكن المعالجة ديال الأسبقيات المطروحة في مدينة فاس حفاظا على أمن وسلامة المواطنين ولكن يجب أن نفكر أن نفكر جميعا على هذا النوع من ردود الفعل هناك حي عشوائي بني بناءا على إرادات سيئة في الربح السريع في استعمال جميع الأشياء التي نحاربها وهناك توافق وطني من أجل محاربتها وجميع الأسئلة بينت ذلك، وهذه الأسئلة من مجموعة من الفرق، وفرق الأغلبية والمعارضة، فإذا هنا أفهم من ذلك أن هناك إجماع وطني من أجل محاربة الرشوة ومحاربة جميع الأشياء التي كتؤدي إلى هذا النوع من النتائج، فإذا التدخل ديال الدولة بهذه الطريقة بدون متابعة المعنيين بالأمر الغشاشين اللي أداوا إلى القتلى، اللي أداوا الى الأرواح هاد عدم المتابعة هاد الشي يشجع، من شأنه أن يشجع الاستمرار في هذه القضية، فإذا هذا الغلاف المالي اللي كان من الواجب يمشي لتمويل سكن جديد من نوع جديد... يستعمل لحل مشكل ومعضلة أساسية ويجب حلها لأنه فيها الأمن ديال المواطنين مطروح، ولكن المواطنين والمنعشون العقاريين عارفين بأنه عملوا عملية خارجة عن القانون فإذا يجب معالجته لأنه هذا المثال ديال هاذ العمارة ديال فاس مهم لأنه جميع الناس ملاكين ماشي الناس اللي اشراوا هذا منعش عقاري عشوائي بنى وباع شقق وشراوها المواطنين والبعض منهم كراوها اشراوها وتيكروها، فإذا هذا سوق من نوع جديدخصنا نحسمو فيه وانحصروه، فإذا المتابعات القضائية والقضاء غادي يقول الكلام ديالو في الموضوع بقي طبعا في فاس لأنه طرحتو السؤال المنطقة المتعلقة بالمدينة العتيقة، وبفاس الجديد، وبالجنانات، إلى آخره هذه المناطق فيها دراسات متعددة يجب أن نتوقف عليها ونناقشها ونأخذ في شأنها القرارات السريعة اللازمة وتتهم 4500 أسرة تقريبا المهددة في بنايات المهددة بالإنهيار.

على الصعيد الوطني تم نقل الأرقام أحد السادة المستشارين قال الأرقام 700 حي تقريبا 450 ألف نسمة كتعيش في هذه الأحياء اللي هي عشوائية واللي تبنت أعيد بناءا على تصرفات غير نزيهة يمكن انقولوا وانسميوها بهذه الطريقة طبعا والمنطقة الأولى والجهة الأولى هي جهة الرباط - سلا زمور- زعير هذه جهة أولى ب 90 ألف من البنايات العشوائية ومن السكن العشوائي الجهة الثانية هي سوس، ماسة و81 ألف والجهة الثالثة هي الجهة الشرقية ب 72 ألف ديال البنايات العشوائية، فإذا انوجدوا أنه عاصمة المملكة فيها هذا النوع من التصرفات من أجل معالجة ذلك هناك مخطط دقيق بدأ في مرحلته الأولى وهذا المخطط سيصل إلى خطة، إلى توافق وطني، خصنا انتفقوا خاصنا انتفقوا جميع، ما يمكنش الدولة تاخذ قرار وتعمل سياسة وتأخذ تدابير والمنتخب اللي تيعيش مع هذا الناس يعمل عمل من نوع آخر، خاص توافق وطني وخاص لغة واحدة وخاص تربية الجميع من أجل احترام القانون واحترام النزاهة واحترام المواطنة. شكرا السيد الرئيس .

* **السيد الرئيس** :

شكرا للسيد الوزير.

هل يمكن الانتقال إلى السؤال المحوري.

الكلمة للسيد المستشار رئيس الفريق الاستقلالي أرجوكم احترام الفترة المخصصة للتعقيب دقيقتين.

* **السيد رئيس الفريق الاستقلالي**:

بسم الله الرحمان الرحيم،

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

أختي إخواني المستشارين،

في تعقيبي وقبل أن أعقب أريد بدوري وكقيدوم رؤساء الفرق أن أتقدم لضحايا هذا الحدث المهول بتعازينا الحارة، تعازي جميع أعضاء مجلس المستشارين وكذلك لجلالة الملك، وللشعب المغربي، ابغيت كذلك في التعقيب ديالي نشكر السيد الوزير على الإيضاحات المهمة اللي أعطانا حول هذا الحادث واللي في الحقيقة وكما أشار إليه خاصنا نعالجه يعني بروح وطنية ، لأن المشكل مشكل وطني ومزمن، ماشي عاد جاء المشكل، الأسباب الرئيسية ديالو كلها تنعرفوها، هي النزوح ديال سكان البادية الى المدن خاصة مدينة فاس، ومدينة فاس عندها مشكل خاص، فيها داك الحافات كيجبوا الناس ويبنيوا على طرف الحافات وغير كطيح الشتاء كيرجع داك الشي صابون وكيبدا ينزلوا إنزلاق التربة وهذا الشيء تنعرفوه وفاس الحقيقة هي المختصة بهذا الشي وفاس هي اللي كيكونوا فيها الضحايا، وهذا اللي كيبين على أنه عندها إذن حالة خاصة كيخصنا انعطيوها أهمية خاصة قلتم السيد الوزير، أن هناك قرار إفراغ، فيما يخص هذه الحادثة وما طبقش، هذا هو المشكل، راه كاين 2000 ديال العمارات اللي في هذا النوع في مدينة فاس وفي الضاحية الشمالية لمدينة فاس وجميع الأحياء الأخرى مثل سريج گناوة.. وعوينة الحجاج إلى آخره هاد القضية هذه كاين على 2000 عمارة عشوائية ما يقرب من 1000 قرار بالإفراغ والرؤساء ديال المجالس كيطلبوا القوة العمومية باش يفرغوا الناس يعني لا أحد يجيب إليه.

(دردشة)

لاغير الأهمية ديال المشكل... جاب مشاكل مهمة واحنا بدأنا في للجنة ديال البارحة ديال الاسكان بدأنا كانعالجوا هذه المشاكل وقلت بالحرف أنه زيادة على هذا المشكل ديال الاختصاص ديال المجالس تيخصنا انراجعوها باش انعطيوا السلطة لرئيس المجلس البلدي باش تكون عنده القوة باش يخرج الناس اللي غادي تطيح عليهم العمارات اللي غادي تطيح يعني هذه المسألة هي أساس ديال كل شيء ولذلك خاصنا انعالجوا هذه المشكلة القانونية باستعجال.

إذن فيما يخص المستقبل قلتم كذلك أنه المشكل هو هذا البيئة اللي تنعيشوا فيها ديال المخالفات ولا أي أحد يراقب والرشوة أنا البارح قلت في اللجنة أنه القضية ديال الرشوة في جميع الأوساط متفشية لا عند المقاولين أو المنشطين العقاريين أو المصلحة ديال تحفيظ العقار أو السلطة المحلية، هاد الشي كله تيخصنا انقضيوا عليه الحكومة جابت في التصريح ديالها تخليق الحياة العامة كيخصنا حينا انقوموا بالتدابير ونضربوا على أيادي الناس المتلاعبين بأرواح الناس، هذه هي المسألة الأساسية وهذا الشي مافيه لا سياسة ولا حتى شي حاجة هذه مسائل كنحسوا بها كمواطنين ولابد كسكان مدينة فاس واللي وقفنا على حوادث مثل هذه مرارا ومرارا باش انشوفوا كيفاش انحلوا المشكلة من الأساس ديالها وهذا هو السيد الوزير التعقيب ديالي وشكرا.

السيد الرئيس :

شكرا للسيد المستشار حق التعقيب وارد، وارد من فضلكم ولكن في حدود دقيقتين والرئاسة غير مستعدة للتساهل بالنسبة للنصوص اللي هي واضحة . أنهينا حق التعقيب للسيد رئيس الفريق الديمقراطي تفضلوا، أرجوكم حضرات السادة الالتزام بالهدوء.

الكلمة للسيد رئيس الفريق الديمقراطي.

السيد رئيس الفريق الديمقراطي:

شكرا سيدي الرئيس،

السيد الوزير،

في الجواب ديالكم تكلمتو على واحد المنظور سياسي أنا ابغيت أن اعرف هذا الطابع السياسي اللي جاءوا به السادة المستشارين أين هو؟ لأنه هذه حادثة وقعت كتبها الله طاحت عمارة ماتوا الناس، تجرحوا الناس، مشاوا للسبيطار واللي وقع وقع جابوا الناس هذه الواقعة الى المجلس ، ابغيت انشوف أنا الطابع السياسي فينا هو؟

هذه القضية، كذلك تكلمتو على الحكومات السابقة وعدم احترام الوعود ديالها هذا الحكومة راه عندها 18 شهرا بغينا

انعرفوا غير الوعود اللي في التصريح الحكومي فين وصل؟ الى جينا انداكروا على الوعود وعلى ما وقع... الله يخليك السيد الوزير تكلمتو أنا غانكون جد مختصر تكلمتو على منعش عقاري وباع هذه القطع هذه الديور مزيان، هذا المنعش دخل الماء والضوء وتنعرفوا اللي تيمشي للوكالة ديال توزيع الماء والكهرباء خاصو يجيب والسادة رؤساء الجماعات معنا كاينين، تيجيب واحد"Permis d'habité" تيتسلموا من عند رئيس الجماعة ولا ما يدخلولوش الماء والضوء، والى مادخلش الماء والضوء ما يتباعش شكون اعطاه هذا "Permis d'habité" هذا هو السؤال اللي كانوضع، وهذا هو البحث اللي خاصكم تديرو مع السيد وزير العدل وهذا هو اللي خصو يمشي للحبس اللي اعطاه، واللي آذن، أما 2000 دار تفرغت اشكون ادخلها، اشكون اعطاها الإذن؟ اشكون؟ باش عاد اليوم انقلبوا كيفاش انفرغوها السيد الوزير، راه المشكل محلول، ثم اللي زايد في المعضلة مشكل، هو هاذوك الشركات اللي تابعين لكم السيد الوزير منهم L'IRAC شنو هو المشكل ديالهم؟ تيتسلطوا على أراضي ديال الدولة بثمن رمزي ومع كامل الأسف كيعملو المشروع وكيبيعوه وكيفضيوا وماتيعملوش حتى ذاك"Le dossier téchnique" باش كل واحد يشري شقة بالصك العقاري ديالها، الناس اللي اشراوا من عند L'IRAC كلهم ماعندهم ما يفيد الملكية عندهم شهادة من عند المدير ديال L'IRAC يتگول فيها بأن شاري شقة مع العلم أن العقار المحفظ لا يثبت ملكيته إلا المحافظ على الأملاك العقارية وهذه هي الإشكالية، ملي تيشوف رأسه في هذه الحالة تيگول انمشي للبناء العشوائي هذا الشي اللي خاصو يتعالج السيد الوزير هذا هو اللي خاص يتعالج باش انفكوا هذه المعضلة الى ابغينا انهدروا بصراحة وانحددوا المسؤولية ديال كل واحد فيناء وديال كل رئيس جماعة وهذا الشركات هما المعضلة الكبيرة أنا عندي شركة في المنطقة ديالي هذه 13 عام وباقي ماكملتش السكنى بينما جاوا خواص من موراها وأعطوا الصكوك العقارية، لأنه حتى الأبناك ماكتبعش هاداك السيد اللي ابغى يشري وماكتساعدوش في القرض لأنه ماعندوش "titre foncier"، هذه هي المشاكل اللي تثبت عليها هذا البناء العشوائي وهذه المشاكل ثم الى ابغيتوا تعاقبوا وعاقبوا الناس اللي رخصوا راه موقعين السيد، راه الملفات موجودة عند "La RED" ديال فاسراه موجودة، سيروا لها وجبدوها وشوفوا شكون اللي موقع، وعاطي الإذن ديال "Permis d'habité" شكرا السيد الرئيس واستسمح إن أطلت.

* **السيد الرئيس :**

شكرا للسيد المستشار.

الكلمة للسيد المستشار ممثل فريق الاتحاد الدستوري وأرجو مرة أخرى احترام الحصة المخصصة للتدخل بالتعقيب.

* **أحد المستشارين :**

السيد الرئيس، تنشكروك قبل ماناخذ التعقيب ديالي كانطلب يكون التوازن واحد يأخذ 10 دقائق وواحد ياخذ 2 دقائق لا ، إذن كنشكروك. أولا احنا باسم الاتحاد الدستوري أولا احنا كانطلبو المتابعة ديال الغشاشين ياك، وكذلك كل من يشرف على هاد الغشاشين اين هما هادوك الهيئات اللي كانوا كيسيروا فاس وفاس عزيزة علينا وعزيزة على المغاربة كلها باش احنا ناخدوا درس ديال الجيولوجيا بأن فاس راه كل شي كيعرف فاس بأن التربة ديالها رطبة ولكن المباني، الناس كيبنيوا الدشورة في الصحراء غير بالتراب وعندهم 20 عام و300 عام اللي كاينين بأي وسيلة، إذن كيما گال الأخ سعيد التدلاوي أنه متابعة هادوك الناس اللي كانوا متبعين وكانوا يشرفوا على هديك البلاد وما سيروهاش تسيير مزيان هما اللي خاصهم يتابعوا وكانطلبو.. أما الكلام السياسي اللي جاء به الأخ الوزير المحترم مزيان احنا كلنا متفقين احنا كل حاجة جاء من أية هيئة احنا مع المغاربة متفقين عليها ولكن هاذا خاص نبغيوا يكون في جميع المستويات ماشي غير في المستوى ملي يكون عندنا مشاكل أما احنا كل حاجة بناءة جاءت احنا معها، إذن السيد الوزير لقد أدى وقوع الفيضانات بسبب التساقطات المطرية هذه القياسية خلال 1996 انهيار الدور العتيقة والأصيلة الآيلة للسقوط حي بوجدور الدار البيضاء هذا الشي وقع في فيضانات 1996 وكل شي عارف أن 1996 كانت فيضانات في الدار

البيضاء وكانت بحي بوجدور جماعة بوشنتوف وكانت 800 عائلة اللي تشردت وباقي وكانوا المؤسسات التعليمية قائمة بعمالة درب السلطان والمصالح ديال الوزارة المشرفة على قطاع السكن لم تعمل لحد الآن في إيجاد الحل لهاد المتضررين القاطنين بالمؤسسات التعليمية رغم التزام الوكالة الوطنية لمحاربة السكن الغيراللائق وإسكان شطر كبير من المتضررين من مشروع عمر بن الخطاب الذي يعرف مجموعة من التراب لقد اثرنا على جميع المستويات وغير ما مرة إشكالية الدور المتداعية بالسقوط بعمالة الفداء درب السلطان وبأحياء أخرى بتراب ولاية الدار البيضاء الكبرى، أنه لحد الآن لم يتبين أن للحكومة الإرادة الحقيقية لحل هذه المعضلة، إننا نلقي جميع المسؤولية على الحكومة اللهم إني قد بلغت.

* **السيد الرئيس :**

شكرا هل السيد الوزير يرغب في تناول الكلمة.

الكلمة للسيد الوزير.

* **السيد الرئيس :**

شكرا سيدي الرئيس المحترم،

على كل حال السكن العشوائي ما ابقاش فقط اليوم مشكل ديال عدم الأخلاق ولا مشكل ديال عدم الضمير كذلك لأنه البنّاية المغاربة التقليديين اللي ابناوا المدن العتيقة واللي نحن نفتخر على هذا النوع من البناء كانوا بنّاية تقليديين مغاربة وبناوها بضميرهم وبكفاءتهم التقليدية اللي جعلت أنه تحظى اليوم باحترام من العالم ككل فالمشكل الآن في يد القضاء وننتظر جواب القضاء فيما يخص هذا المشكل وأنتما كونوا على يقين أنه سنتابع جميع المسؤولين مهما كانوا لكن المشكل ديال توزيع الضوء والماء والكهرباء السيد المستشار المحترم انتما كتطلبوه، أنتما اللي كتطلبوه في الأحياء العشوائية، من خلال المراحل ديال الانتخابات والمراحل ديال كذا، من أجل راحة المواطنين، وتتهم ادخال الماء والكهرباء في مجموعة من الأحياء، أحياء الصفيح وهناك طلبات...

(دردشة)

*السيد الرئيس :

السيد الوزير،

دون التوجه الى السادة المستشارين أطلب منكم توصلوا تدخلكم.

* السيد الوزير:

أنا عندي طلبات السيد االرئيس ديال مجموعة من النواب والمستشارين كيطلبوا فيما يخص العقود أو الرسوم العقارية السيد المستشار المحترم جاء في التعقيب ديالو هاد الشي واعتبر أن هذا اللي كيؤدي للعشوائي هذا حتى هو من مخلفات الحكومات السابقة، لأنه كاين 150 ألف رسم عقاري اللي كانعالجوه حاليا، عالجنا منه النصف بقي النصف وهذه الحالة ستحل إن شاء الله في أقرب الآجال فيما يخص المشكل ولو خارج السؤال السيد المستشار، مشكل الناس اللي كانوا ضحايا ديال الفيضانات هناك مشروع عمر بن الخطاب وهاد الناس 800 د الناس النصف منهم مشي للمشروع ديال "صوندالك"، والنصف الآخر راه تتبنى، العمارات تتكمل من أجل ايواء 400 اللي باقية وإن شاء الله في ظروف صعبة جدا في ظروف أعترف بها صعبة جدا ولكن هذا كان حتى هو التزام من سنة 1997. شكرا سيدي الرئيس.

* السيد الرئيس :

شكرا للسيد الوزير،

مرة أخرى نجدد باسم المجلس أحر التعازي الى جميع الأسر المتضررة ونتمنى أن تتخذ جميع الإجراءات الوقائية حتى لا تتكرر نفس الكارثة في نفس المدينة وفي المدن المغربية الأخرى.

شكرا للسيد الوزير وللسادة أصحاب الأسئلة.

ننتقل الآن الى السؤال المحوري الموجه الى السيد الوزير المكلف بحقوق الإنسان حول الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الكلمة حسب المسطرة المتفق عليها للسيد رئيس الفريق الديمقراطي لعرض السؤال الكلمة للمستشار السيد السولي.

السيد المستشار السولي:

بسم الله الرحمان الرحيم،

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين،

السؤال المحوري حول حقوق الإنسان موجه الى السيد الوزير الأول نعم، نعلم جميعا أن الميثاق العالمي لحقوق الإنسان جاء نتيجة لكفاح الشعوب من أجل ضمان الحرية والكرامة للإنسان أينما وجد وكيفما كان لونه بعد سلسلة من المعاناة التي عاشتها شعوب العالم وويلات الحروب وما نتج عنها من تصدير للحريات والاستغلال البشع للإنسان وفي هذا السياق عاشت بلادنا فترة عسيرة في تاريخها الوطني حيث تعرضت للاحتلال وضاقت على غرار البلدان المستضعفة مرارة الاستعمار والإستبعاد ومنذ أن تمكنت من استرجاع حريتها واستقلالها تحت القيادة الرشيدة للمغفور له جلالة الملك محمد الخامس طيب الله ثراه ووارث سره المغفور له جلالة الملك الحسن الثاني تغمده الله برحمته وهي تسعى إلى تحقيق المزيد من الإنجازات في مجال حقوق الإنسان.

ولقد شكل إحداث المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان وزارة قطاعية لهذا الغرض ضمن تشكيلة حكومة التناوب تجسيدا لهذه الإرادة السياسية الحكيمة لعاهل البلاد ومما لا جدال فيه أن هذا المبدأ أصبح يحظى بإجماع وطني وبات الكل يسعى لجعل منه مفهوما متداولا بين جميع شرائح المجتمع المغربي.

وإذا كانت الحكومة تؤكد في خطابها على ضرورة الحفاظ على المكتسبات في هذا الشأن، فإن برنامجها سيبقى دون جدوى في غياب تلقين ثقافة جديدة من شأنها أن تساعد المواطن على إدراك ما عليه من واجبات وماله من حقوق وأن تجعل حدا لجميع أشكال التعسف واستغلال النفوذ، التي تقف حجر عثرة أمام بلوغ الهدف المنشود من الإصلاحات التي عرفتها بلادنا في مجال حقوق الإنسان وأمام هذه الإشكالية نود أن نسأل السيد الوزير عن البرنامج الذي أعدته الحكومة لترسيخ ثقافة حقوق الإنسان لدى المواطن.

ثانيا ماهي الآليات التي أعدتها لتحقيق هذا البرنامج.

وشكرا.

* **السيد الرئيس :**

شكرا للسيد المستشار .

الكلمة للسيد الوزير المكلف بحقوق الإنسان فليتفضل.

* **السيد الوزير المكلف بحقوق الإنسان:**

شكرا السيد الرئيس،

السيد الرئيس والسادة المستشارين،

اسمحوا لي في البداية السيد الرئيس أن أعرب عن عميق شكري لمجلس المستشارين رئاسة وفرقا نيابية لتنظيم هذه المناقشة في أيام قليلة بعد ذكرى الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

السيد الرئيس، في مبادرة حضارية وفي تقليد فريد من نوعه تفضل مولانا صاحب الجلالة محمد السادس نصره كما يعلم الجميع بتوجيه رسالة ملكية سامية الى أفراد الشعب المغربي وإليكم وأود أن أتوقف في البداية عند هذا الحدث السيد الرئيس أولا، لأن الحدث هو حدث دولي فهذه أول مرة يتوجه ملك البلاد ويتوجه رئيس دولة في هذه الذكرى الإنسانية برسالة مخصصة لقضايا حقوق الإنسان، وهذه الرسالة المولوية، بالإضافة الى دلالات اختيار التاريخ واختيار الذكرى جاءت تلخص فلسفة المملكة المغربية وتتوج النضال والإجماع الوطني الذي خاضته بلادنا في مجال حقوق الإنسان، إذن جاءت رسالة صاحب الجلالة تجديدا للالتزامات المملكة وتجسيدا لإرادة بلادنا بكل قواها الحية وأيضا تجسيدا لتلاحم إرادة الأمة بكل مكوناتها حول قضايا حقوق الإنسان.

السيد الرئيس، هذه الرسالة جاءت أيضا تتويجا لسلسلة من المبادرات المولوية الحكيمة والمتبصرة التي افتتح بها جلالة الملك محمد السادس عهده الزاهر فكما تتبعتم السيدة والسادة المستشارون تشكل اهتمامات وانشغالات وثقافة حقوق الإنسان مكانة مركزية في فكر محمد السادس وتشكل مكانة استراتيجية في المشروع السياسي والحضاري الذي يقوده جلالة الملك من أجل بناء دولة الحق والقانون وتأكيد الديمقراطية، وتأكيد الحريات.

إذن السيد الرئيس، نبتهج لانضمام المؤسسة التشريعية الوطنية ولتنظيم مجلس المستشارين لهذا النقاش، لأن حقيقة هذه

الرسالة المولوية هي فتح ديمقراطي جديد يجب أن نتعبأ له جميعا حكومة ومؤسسة تشريعية وأحزاب ونقابات والجمعيات المهتمة بحقوق الإنسان ومواطنين، من أجل أن نبلغ لرأينا العام ولمواطنينا ومواطناتنا الدرر والأفكار التي تحفل بها هذه الرسالة والتي يجب أن تحكم تعاملاتنا فيما بيننا كأحزاب وكسلطات عمومية وكمواطنين قلت السيد الرئيس، إذن جاءت الرسالة تتويجا لسلسلة من المبادرات ومن القرارات كان أهمها السيد الرئيس، السيدة والسادة المستشارين، هو قرار جلالة الملك بإنشاء اللجنة المستقلة لتعويض ضحايا الاختفاء والاعتقال التعسفي، وأود أن أوكد على تاريخية هذا القرار هذا حقيقة لأنه في خضم انشغالاتنا اليومية وفي خصم نضالنا كمغاربة من أجل المعالجة النهائية لكل ملفات حقوق الإنسان تنفيذا للأمر المولوي لجلالة الملك الراحل الحسن الثاني قدس الله روحه غالبا ما ننتبه إلى عظمة هذه القرارات، فهذا القرار هو أولا مصالحة للمغاربة مع أنفسهم ومع تاريخهم بكل موضوعية وبكل مسؤولية، وهو يتضمن رد الاعتبار للضحايا وذوي حقوقهم وإقرار مسؤولية الدولة التي عليها أن تقوم بكل ما يجب لتكريم المتضررين من خلال اعتماد مبدأ التعويض العادل والمنصف دون إقصاء أو إبعاد أية حالة تستوفي شروط المعالجة، وهذا لابد أن ننوه بالعمل الجبار الذي قام به المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان باعتباره مؤسسة وطنية تؤمن التوافق الوطني لأن المجلس تتمثل فيه كل الأحزاب السياسية الوطنية وكل المركزيات النقابية وأغلب الجمعيات العاملة في مجال حقوق الإنسان إضافة إلى عدد من مستشاري صاحب الجلالة ووزراء جلالة الملك وممثلي العلماء والمقاومة والأطباء والمحامين.

إذن المجلس بدل جهودا جبارا في هذا المجال واللجنة التي قرر جلالة الملك تأسيسها وهي مكونة من خيرة القضاة ونقباء المملكة قامت بعمل جبار الفلسفة التي تحكم التعاطي والتعامل مع هذا الملف وهذا الملف الذي يجب أن نقول في حقه أنه يعود الى فترة وهو من مخلفات فترة تميزت بكثير من التوتر والتجاذب السياسي وأنه بحكمة جلالة الملك المرحوم الحسن الثاني ونضج التجربة الديمقراطية المغربية تمكنت بلادنا بتوافق وطني واسع من تجاوز هذه المرحلة ووحدها الدول الملتفة بإجماع وطني حول مقدساتها والمعتزة بتاريخها والمؤمنة بمستقبلها هي التي يمكن أن تنظر إلى تاريخها في المرآة وأن تنجز هذا النوع من المصالحة.

هذه المصالحة في اعتقادنا يجب أن تحكمها ما جاء في الرسالة المولوية يقول صاحب الجلالة : ***«وينبغي هاهنا في هذا اليوم الأبرك من شهر رمضان أن نستحضر تلك القيم الخالدة التي يدعو إليها ديننا الحنيف بالجنوح إلى التسامح والميل للجدال التي هي أحسن والدعوة الى السلم كافة، إن من تلك القيم الرائعة الصفح الجميل، إذ مما يسمو بالإنسان هو الارتفاع عن دواعي القصاص، إن القصاص والانتقام هو حجر للذكاء، وتكبيل للطاقات الفعالة التي يزخر بها مجتمع ما»*** انتهى كلام جلالة الملك.

كذلك من ميلاد هاذ اللجنة والديناميكية، التي أعطتها تعليمات جلالة الملك لمعالجة هذا الموضوع جعل أن عدد الملفات المعروضة على اللجنة وصلت الى غاية يوم (8/12/1999) 1695 حالة وستقوم اللجنة بما عهد فيها من نزاهة فكرية وموضوعية وبما تقتضيه الجدية ومستلزمات العدل والإنصاف بالنظر في هذا الملف بشكل يجعل نتائجه تشرف بلادنا وتؤكد مكانتها.

السيد الرئيس،

حضرات السيدات والسادة،

إن ما أنجزته بلادنا في هذا المجال وخاصة في الأشهر القليلة الأخيرة، جعل العالم ينتبه الى تميز التجربة المغربية، وهذا ما توج بمنح جلالة الملك محمد السادس نصره الله جائزة غرناطة لحقوق الإنسان والديقراطية، تثمينا لإنجازات جلالة الملك في هذا المجال، وما يقوم به مولانا حفظه الله هو استمرار لما بدأه جلالة الملك الراحل الحسن الثاني قدس الله روحه وقبله جده جلالة الملك محمد الخامس طيب الله ثراه، فإذا كنا هذه السنة نعمل على إعادة النظر في قوانين الحريات العامة بما يستجيب للأفكار التي عبرت عنها خطب جلالة الملك، وبما يجسد التصريح الحكومي والتزامات الحكومة أثناء التصريح، فلا بد من التذكير أن هذه القوانين صدرت قبل أربعين سنة صدرت في وقت كانت فيه الفكر السائد وللأحزاب الوحيدة، و الأنظمة السائرة في فلك الاتحاد

السوفياتي فاختيار المغرب للديمقراطية واختيار المغرب للتعددية وللحريات كان اختيارا انطلق منذ البدايات الأولى.

صحيح أن تطور المسلسل في بلادنا عرف بعض التعثرات وعرف بعض التراجعات، ولكن هذا الانطلاق وإسهامات الجميع هي التي مكنت بلادنا من أن تكون اليوم وفي هذه اللحظات التاريخية أمام رهان حضاري يقوده جلالة الملك محمد السادس من أجل أن ندخل الألفية الثالثة، وأن ندخل الحداثة السياسية معززين بالتفاف الأمة جمعاء حول قيم حقوق الإنسان، وحول مبادئ الديمقراطية، والتعددية.

حضرات السيدات والسادة،

تنفيذا للبرنامج الحكومي وجوابا على سؤال السادة النواب المحترمين، أود بعجالة شديدة السيد الرئيس، أن أشير إلى أن التشبع الفعلي كما جاء في السؤال لا يتوقف على القوانين وحدها وعلى ملاءمة القوانين مع الأنظمة الدولية والمعاهدات الدولية، بل لابد أولا من الحرص على التطبيق الجيد لهذه القوانين، وعلى احترام الجميع لهذه القوانين، وقبل كل شيء لابد من وجود مواطن، متشبع بثقافة حقوق الإنسان ويقيم حقوق الإنسان، ففي هذا إطار ومن أهم البرامج التي تشتغل عليها الحكومة البرنامج الوطني للتربية على حقوق الإنسان، والذي يتم في إطار اتفاقيتين تجمعان بين وزارة حقوق الإنسان ووزارة التربية الوطنية ووزارة التعليم التقني والثانوي وقد نظم نا يوم 10 دجنبر بمناسبة الذكرى يوما دراسيا لتقييم هذا البرنامج الذي تمكن من تكوين 10 ألف إطار تربوي، لأن السنة المقبلة إن شاء الله ستشهد الإدماج الفعلي لمبادئ وللتربية على حقوق الإنسان ضمن المناهج التربوية في كل الأسلاك التربوية، كذلك بالإضافة الى هذا التكوين النظامي والتكوين في داخل المؤسسات الرسمية، هناك تكوينات غير نظامية نقوم بها بالتعاون مع مكونات المجتمع المدني، ومع الجمعيات، وأيضا عبر وسائل الإعلام إلا أن أهم نقطة في التكوين غير النظامي هو مركز التكوين والتوثيق في مجال حقوق الإنسان، والذي سيفتح أبوابه إن شاء الله بعض أشهر قليلة والذي أنشأناه بالتعاون مع المفوضية السامية للأمم المتحدة المكلفة بحقوق الإنسان من أجل تنظيم تكوينات دقيقة لكل الفئات المهنية التي لها سلطة على المواطن، فكل الفئات المهنية من شرطة ونيابة عامة ودرك وجمعيات غير حكومية وحراس السجون وكل الفئات الوظيفية، التي لها سلطة إدارية على المواطن.

إذن السيد الرئيس، أود وبكل نزاهة فكرية وتحية الإجماع الوطني القوي حول قضايا حقوق الإنسان والنضالية الوطنية التي عبرت عنها كل الحساسيات السياسية والحقوقية دعما للديناميكية التي فجرها جلالة الملك الحسن الثاني رحمه الله، والتي أعطاها صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وتيرة جديدة من أجل تمكين بلادنا من التخلص من هذه الملفات وأن تكون في مستوى تاريخها، وفي مستوى إشعاعها الحضاري كأمة ساهمت بإيجابية في صنع التاريخ وكأمة حافظت دائما للحقوق، وللحريات، وللإنسان، على كرامته في هذه البلاد وشكرا السيد الرئيس.

السيد الرئيس :

شكرا للسيد الوزير وشكرا له كذلك على هذا العرض الشامل للخطوات الموفقة التي خاضتها بلادنا لتدعيم حقوق الإنسان في عهد الملك الراحل جلالة الملك الحسن الثاني والمسيرة متواصلة في عهد جلالة الملك محمد السادس نصره الله، كما أشار الى ذلك السيد الوزير الإجماع الوطني حول كل ما يتعلق بقضايا حقوق الإنسان، هو إجماع متجدد، يتجدد كل يوم فإذا افتحنا النقاش للفرق البرلمانية للمشاركة في مناقشة هذا السؤال، فالجميع مقتنع بأن جميع المغاربة ملتفون حول كل ما يتعلق بقضايا حقوق الإنسان، فريق التجمع الوطني للأحرار.

الكلمة للمستشار السيد أحمد العمارتي.

*** السيد المستشار أحمد العمارتي:**

السيد الرئيس المحترم،

السادة الوز ' ء المحترمين،

إخواني المستشارين المحترمين،

لا ينكر أحد أن المغرب قد قطع أشواطا متسارعة في اتجاه تطوير قوانين حقوق الإنسان، وتوسيع مجالات حقوق الإنسان وتحيينها بما يلاءم أصالتنا وإرثنا الحضاري والديني الذي يكرم

الإنسان ويحفظ الكرامة، هذا أمر مفروض منه ولا اختلاف عليه، كما أنه لا اختلاف على كون الإنسان هو اللبنة الأولى في كل تقدم وازدهار، وقد وصل اهتمام المغرب بالإنسان أنه جعله حقيقة يومية تنصب عليها الاهتمام والقوانين والتنظيمات وكل شيء، ونحمد الله أن بذورا من الثقافة الإنسانية بدأت تؤتي أكلها، ونحن جادون في استكثار فروعها.

لقد استمد المغرب تعلقه بحقوق الإنسان من مبادئ الشريعة الإسلامية السمحاء والسنة النبوية الرافضة لأي تمييز لوني أو جنسي وما إلى ذلك من خلفيات ضارة بالكائن البشري، ولأن العمل الصالح هو الأساس في المجتمعات المتحضرة فقد التزم المغرب بحقوق الإنسان كماهي متعارف عليها عالميا ما لم تتعارض مع الديانات الإسلامية، كما فوضت السلطة التنفيذية للأجهزة الحكومية وفي مقدمتها الوزارة المكلفة بحقوق الإنسان والمندوبية السامية لرعاية المعوقين، ومن مفاخر المغرب الديمقراطية والمؤسسات، أنه أولى للطفل والمرأة عناية خاصة، ويوما وطنيا يحتفل به المغاربة إلى جانب الجمعيات المغربية لمساندة اليونسيف والجمعيات النسوية التي تدافع عن المرأة كأم، وزوجة، وطاقة، تمثل نصف المجتمع.

ومن مفاخر المغرب أيضا أنه لا يدخر جهدا في مراجعة الذات ودراسة الملفات الاجتماعية والاقتصادية، لبلورة التطلعات الشعبية، ومعالجة النقص الذي تشكو منه الطبقات والشرائح ككل، وخاصة في ميدان التعليم والعلاج والشغل.

إنه لا إنسانية لمواطن جاهل، ولا كرامة لسقيم أو عاطل إلا إذا تمتع الجميع بالحقوق الكاملة، وضمنت له القوانين الحد الأدنى من العيش السليم ،ويطول بنا الحديث إذا نحن أردنا أن نستعرض كل الأشواط التي قطعها المغرب في اتجاه حقوق الإنسان وكل الإنجازات التي تمت على الصعيد المحلي والصعيد القاري والعالمي وكذلك في كل الندات المنعقدة في المغرب أو المنعقدة خارج الحدود وشاركنا فيها مشاركة مثمرة وكذا ما طرح علينا كممثلين للأمة، ومعبرين عن مطامحها فتلك الجهود تشكر عليها كل الفعاليات في المغرب المعاصر منذ بزوغ فجر الحرية بزعامة العرش العلوي المجيد، مبدع المسيرات، ومحقق آمال شعبه الوفي، ونحن في التجمع الوطني للأحرار سوف نعمل وسوف نناضل من أجل تواصل السير في هذا الاتجاه، وسوف نضاعف الجهد من أجل التجديد.

إن الدين والعقل والنسل والمال، هي الأسس التي تقوم عليها حقوق الإنسان، كما جاء في شريعتنا السمحاء، وهي التي حافظت على وحدتنا السياسية، وتماسكنا الاجتماعي، وسنعمل دائما من أجل الإبقاء عليها لضمان حقوق الإنسان في بلادنا العزيز.

هذه أمانة مقدسة ملقاة على عاتقنا كممثلين للأمة تحت هذه القبة الموقرة، وهي مسؤولية جميع المواطنين جماعات وأفراد سواء في الأجهزة الحكومية أو في الجمعيات الغير الحكومية، والمؤسسات المتباينة، وفقنا الله إلى خدمة هذا البلد في ظل عرشنا العلوي المجيد، تحت القيادة الرشيدة لمولانا أمير المؤمنين، دام له النصر والتأكيد شكرا.

* **السيد الرئيس :**

شكرا للسيد المستشار.

أقترح على المجلس أن نتوقف لمدة 10 دقائق لأداء الصلاة.

شكرا.

* **أحد المستشارين :**

بسم الله الرحمان الرحيم،

السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء،

إخواني أختي المستشارة،

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم فريق الحركة الديمقراطية الاجتماعية لمناقشة إحدى المواضيع الحساسة والمهمة، ويتعلق الأمر بحقوق الإنسان. هذا الموضوع الذي يجب أن يحظى بإجماع وطني يبتعد كل البعد عن أي مزايدة سياسية، وكما هو معلوم فإن المغرب قطع أشواطا جد مهمة في ترسيخ دعائم دولة الحق والقانون، جاعلا أساس سياسته الداخلية والخارجية التمسك بالحق

والمشروعية، وهنا نود أن نشير الى بعض المقتطفات من الرسالة الملكية السامية التي وجهها المغفور له الحسن الثاني للمجلس الاستشاري لحقوق الانسان إثر انعقاد دورته الثالثة عشر حين قال طيب الله ثراه: ***«إن طموحنا لكبير لإيماننا بأن معركة حقوق الإنسان وسيادة دولة الحق والقانون والشرعية، لا تنحصر في معالجة مختلف بعض الظروف المرحلية وإنما هي منهب علينا أن نجعله قوام سياستنا الداخلية والخارجية القائمة على التمسك بالحق والمشروعية»*** انتهى كلام جلالة الملك المغفور له.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين،

إننا ننوه بالإشارة القوية والمجهودات الجبارة التي يبذلها صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله لحل الملفات العالقة بتعاون مع المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان بإطلاق سراح كل المعتقلين وكذا تحديد مصير الأشخاص الذين كانوا يعدون في عداد المختفين جعل ملف حقوق الإنسان يطوى بشكل نهائي ولا رجعة فيه، هذا دون أن ننسى الإشارة بعمق إلى تعليماته السامية الخاصة بإحداث لجنة التحكيم الملكية المكلفة بتعويض ضحايا الاختطاف القصري وذوي الاعتقال التعسفي والتي لقيت ارتياحا وتجاوبا كبيرين من لدن الرأي العام الوطني والدولي.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السادة المستشارين،

إن بعض دقائق لا تتسع لمناقشة والإلمام بكل الجوانب الخاصة بموضوع حقوق الإنسان، وعلى الرغم من ذلك نود ألا تفوتنا الفرصة لكي نذكر بالمساعي والجهود الذي يجب أن تبذلها الحكومة لدى كافة المنظمات الحقوقية، التي تشتغل في ميدان حقوق الإنسان لشرح فظاعة الفاجعة وهول المأساة، والبؤس، والظروف التي يعيش فيها المواطنون المحتجزون في مخيمات الذل والعار، مخيمات الحمادة، من قبل ما يسمى بالبوليزاريو لأنهم لا يومنون بأطروحة الانفصال ويودون معانقة تراب أرض الوطن الأم وكذا مواصلة الإهتمام بأوضاع جاليتنا المقيمة بالخارج من موقع حقوق الإنسان دفاعا عن كرامتها وصونا لحقوق الإنسان هذا دون أن يغيب عنا ضرورة النهوض بثقافة حقوق الإنسان وإشاعتها، وكذا النهوض بحقوق الطفل والمرأة ناهيك عن ضرورة دعم المنظمات الحقوقية بدون ميز أو حيف نظرا لما تلعبه هذه المنظمات من دور الإطلاع في تفعيل وتنشيط مجال حقوق الإنسان، هذا بالإضافة إلى التحسيس بأهمية دور الإعلام في خدمة حقوق الإنسان.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين،

إن مجال حقوق الإنسان يشمل كل القطاعات، لهذا نحث بإصرار إلى إدماج مادة حقوق الإنسان في مجال التربية والتعليم كما نطالب بإحداث برنامج وطني لأنسنة الحياة داخل السجون لما لهذه العملية من أهمية تتجلى في التقليل من نسبة الجريمة وتأهيل الفرد وإدماجه إدماجا سالما داخل المجتمع المغربي بالإضافة إلى ضرورة فتح قنوات الاتصال يمكن للمواطنين والمواطنات من التشكي لدى الوزارة حول ما قد يتعرضون له من خروقات في هذا الباب، نقترح مثلا فتح خط هاتفي أخضر لاستقبال هذه الشكاوي ولاتخاذ الإجراءات اللازمة للحد منها ، وأخيرا فإننا نعبر في فريقنا عن ارتياحنا الكبير وتجاوبنا العميق مع السياسة التي يدار بها هذا الملف من لدن صاحب الجلالة محمد السادس نصره الله وأيده.

والسلام عليكم.

*** السيد الرئيس :**

شكرا السيد المستشار المحترم .

الكلمة للفريق الديمقراطي الكلمة للفريق الاتحاد الدستوري والكلمة للسيد محمد عذاب، تفضل .

***المستشار السيد محمد عذاب :**

بسم الله الرحمان الرحيم،

شكرا السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين،

يشرفني أن أتدخل باسم الفريق الاتحاد الدستوري حول موضوع حقوق الإنسان الذي يعتبر مظهرا من مظاهر تقدم الأمم ورقيها خصوصا وأن العالم قد احتفل يوم 10 دجنبر 1999 بالذكرى الواحد والخمسين لصدور الإعلان العالمي لحقوق الإنسان ذلك الإعلان الذي لايزال معيارا مشتركا الذي تقيس به كافة الشعوب والأمم منجزاتها في مجال حقوق الإنسان.

وبالنسبة للمغرب لقد عرف معيار حقوق الإنسان تقدما ملموسا ومكاسب كبيرة بفضل الجهود السامية بفضل المغفور له الحسن الثاني طيب الله ثراه، ذلك أن حقوق الإنسان في عهده قد عرفت تحولات هامة على مستوى التشريع والممارسة والتطبيق، وتجلى كذلك في جملة من الإجراءات التنفيذية والسلوكيات الأخلاقية التي عززت مفهوم حقوق الإنسان وارتقت بالمواطن المغربي إلى إدراك هذه الحقوق واستيعابها وتتمثل أبرز هذه التحولات والمحطات فيما يلي:

1. تضمين ديباجة الدستور بتشبث المملكة المغربية بحقوق الإنسان كما هي متعارف عليها دوليا.
2. مصادقة المغرب على مجموعة من الاتفاقيات الدولية مثل اتفاقية مناهضة التعذيب، واتفاقية إلغاء جميع أشكال التمييز ضد المرأة، واتفاقية حقوق الطفل والمرأة، واتفاقية حماية العمال المهاجرين وعائلاتهم.
3. العفو الملكي السامي الذي شمل العديد من المعتقلين.
4. إحداث المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان كمؤسسة الى جانب جلالة الملك، الذي اتخذ العديد من الأراء الاستشارية التي عرضها على جلالته سواء فيما يتعلق بالنصوص القانونية أو لوائح المعتقلين.
5. إلغاء ظهير 1935 المعروف بظهير كل ما من شأنه.
6. تعديل قواعد المسطرة الجنائية المتعلقة بالحراسة النظرية والاعتقال الاحتياطي.
7. إنشاء المحاكم الادارية.
8. إصدار القانون المنظم للمؤسسات السجنية.

وقد تواصلت المبادرات السامية في مجال حقوق الإنسان بعد اعتلاء جلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده عرش أسلافه المنعمين بالسماح بعودة العديد من المغربين الى أرض الوطن، ثم بقراره السامي القاضي بإحداث هيئة التحكيم مستقلة لتحديد تعويض لضحايا وذوي الحقوق من تعرضوا للاختفاء والاعتقال التعسفي كما وضع نصره الله وأيده مفهوما جديدا للسلطة مبني على رعاية المصالح العمومية وحماية الحريات الفردية والجماعية والسهر على الأمن والاستقرار.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين،

إذا كان المغرب قد قطع أشواطا بعيدة من خلال المصادقة على مجموعة من الاتفاقيات الدولية والحفاظ على هذه المكتسبات التي يجب تعزيزها في معالجة حقوق الإنسان ضمن المرجعية التاريخية للأمة المغربية انطلاقا من الشريعة الإسلامية حتى يتحول مبدأ احترام الحقوق سلوكا يوميا سواء تعلق الأمر بحقوق الأفراد أو بحقوق الجماعات ونحن في فريق الاتحاد الدستوري إذ نسجل الركود الاقتصادي ببلادنا الناتج عن تماطل وتباطؤ الحكومة في الوفاء بالتزاماتها اتجاه الطبقة الشغيلة والمأجورين، فإننا ندعو الى تفعيل الحوار الاجتماعي والإسراع بإصدار مدونة الشغل والقوانين الأساسية للوظيفة العمومية بصفة عامة، ولرجال التعليم بصفة خاصة، ومراجعة قانون الحركات العامة وقوانين الإستثمار، وعيا منا بأن تفعيل الحقوق المدنية والسياسية لا يمكن أن يتم إلا بتحقيق التقدم في مجال الحقوق الاقتصادية والإجتماعية والثقافية.

ودون شك أن مقدمة تلك الحقوق في حقوق المرأة وإدماجها في التنمية إذ بقدر ما تجد الدعم والسند القويين في مواقف

الاتحاد الدستوري ومساندة كل إجراء يهدف الى تمكين المرأة من التمتع بحقوقها كاملة فإننا نقف سدا منيعا أمام كل الإجراءات التي تمس بمقومات الشريعة الإسلامية وأن سندنا مرجعيتنا في ذلك أن في مثل هذه الأمور فالقول الفصل لجلالة الملك، الذي يمنحه الدستور في الفصل 19 صفة أمير المؤمنين وحامي حمى الملة والدين.

وشكرا السيد الرئيس. والسلام عليكم ورحمة الله.

* **السيد الرئيس :**

شكرا السيد المستشار المحترم.

الكلمة للمستشار المحترم السيد عادل المعطي عن الفريق الديمقراطي.

* **السيد المستشار عادل المعطي:**

بسم الله الرحمان الرحيم،

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين المحترمين،

باسم الفريق الديمقراطي أتناول الكلمة في إطار مناقشة موضوع ذو أهمية بمكان، ويتعلق الأمر بقضية حقوق الإنسان وما تحقق في هذا المجال.

بداية فإن قضية حقوق الإنسان ليست قضية شعب أو مجموعات بشرية بل هي قضية دولية تفرقت عنها صيحة الشعوب المظلومة لتخوض فيها النضال من أجل الحرية والمغرب كان من هذه الشعوب التي نددت بالاضطهاد والاستغلال البشع للإنسان، حيث ترجم هذا النضال إلى كفاح مسلح انتهى بإجلاء الإستعمار عن بلادنا وتم التفكير في وضع ظهير الحريات العامة صيانة لكرامة الانسان المغربي وفتح الآفاق الواعدة أمامه ليتمتع بالحرية لإبداء الرأي والمشاركة الفعلية في بناء دولة الحق والقانون، ولم يخرج هذا الظهير عن الميثاق العالمي لحقوق الإنسان الصادر يوم 10 دجنبر 1948 حيث أن العالم يخلد هذه السنة الذكرى الواحدة والخمسين لصدور الميثاق العالمي لحقوق الإنسان باعتبار هذا الميثاق أصبح يشكل مرجعية أساسية لصياغة أي مطلب يتعلق بالدفاع عن حقوق الإنسان، وفي هذا الإطار نلاحظ أن جميع الدساتير التي عرفها المغرب منذ أول تجربة ولغاية آخر دستور، أي دستور 1996، كلها أكدت في ديباجتها على ارتباط المغرب بالمواثيق الدولية في مجال حقوق الإنسان.

السيد الرئيس،

إن مصادقة المغرب على كافة المواثيق الدولية التي تصب في اتجاه حماية حقوق الإنسان والإهمال الملائمة عبر إلغاء القوانين والميثاق المنافية لحقوق الإنسان، وإدماج مقتضيات المواثيق والاتفاقيات المصادق عليها في التشريع المغربي، واحترام سيادة القانون في الممارسة والتصديق على كافة المستويات، ومسألة المنتهكين لهذه الحقوق كيفما كان مركزهم ، وغير خاف على الجميع أن بلادنا عرفت تطورات مهمة في مجال ثقافة حقوق الإنسان، حيث أحدث جلالة الملك الحسن الثاني طيب الله ثراه المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان، ثم وزارة خاصة بهذا المجال.

ويلاحظ أن الرأي العام المغربي لايزال ينتظر أن تصبح قضية حقوق الإنسان أمرا طبيعيا من خلال متابعته لكل الإصلاحات التي همت حقوق الإنسان، وبطبيعة تلك التعديلات التي أدخلت على نصوص المسطرة الجنائية التي قلت بالأساس حول الاعتقال الاحتياطي، وتواصلت المسيرة الإصلاحية في مجال حقوق الإنسان، حيث أن هذه القضية كانت قد أتعبت المجتمع المغربي، ولم تعد مطالب أساسية بقدر ما أصبحت رسوخا داخل المجتمع المغربي ولاشك فإن الانفتاح السياسي التي تعرف بلادنا يؤرخ لمرحلة جديدة لتصبح ثقافة حقوق الإنسان هي السائدة بين المواطنين، فنحن مع المؤسسات الهادفة الى الارتقاء بهذه الثقافة على غرار المؤسسات الوطنية المماثلة في البلدان الديمقراطية.

وبهذه المناسبة نؤكد على ضرورة جعل مركز الإعلام والتكوين في مجال حقوق الإنسان المقرر إنشاؤه بالمغرب، بتعاون مع المفوضية السامية لحقوق الإنسان في خدمة حقوق الإنسان بمفهومها الكوني والشمولي، لأن قضية حقوق الإنسان بالمغرب سوف يطوى ملفها بصفة نهائية.

وهذا المسعى هو من إبداع جلالة الملك المغفور له الحسن الثاني قدس الله روحه وقد أكده جلالة الملك محمد السادس نصره الله حين شكل هيئة التحكيم المستقلة للتعويض ومن أجل إنهاء هذا الملف يلاحظ المتتبع لهذا الملف بأن جميع المغتربين السياسيين قد التحقوا بأرض الوطن بهذه الخطوة التي تحققت في مجال حقوق الإنسان يكون المنغرب قد أنهى هذا الملف لكن حقوق الإنسان لا تعني أنها تتعلق أساسا بالسياسيين أو المختطفين أو المختفين، ولكن قضية حقوق الإنسان هي ممارسة يومية، لابد من التعرف على مدلولها، وعمق مفهومها ، بحيث أن هناك تعسفات تمارس على المواطن من جراء الخروقات الإدارية، هذه الخروقات، تحتاج الى وضع علاقة جديدة بين المواطن والإدارة، لأن الارتقاء بثقافة حقوق الإنسان نحو مجالات تمكن المغاربة من استقبال الألفية الثالثة دون أن يهدد أي مواطن بالتطاول على حقوقه المدنية والسياسية.

ومن هذا المنبر والعالم يحتفل باليوم العالمي لحقوق الإنسان، نوجه نداء لكل القوى المناصرة لحقوق الإنسان وللمنظمة العالمية لحقوق الإنسان التدخل الفوري لإزاحة الأسلاك الشائكة على المواطنين المغاربة المحتجزين بمخيمات الذل والعار بتندوف والحمادة، من أجل العودة الى وطنهم والالتحاق بعائلاتهم بالصحراء المغربية.

وشكرا على إصغائكم والسلام عليكم ورحمة الله.

*** السيد الرئيس :**

شكرا السيد المستشار المحترم عن فريق الأصالة المغربية والعدالة الإجتماعية .

الكلمة للمستشار المحترم السيد محمد الجوهري.

*** السيد المستشار محمد الجوهري :**

بسم الله الرحمان الرحيم،

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

إخواني الأعزاء،

نحن في فريق الأصالة المغربية والعدالة الاجتماعية حائرون كيف على الأقل يعني كيف وقع اختيار هذا الإطار بهذا الشكل، لهذه المناسبة هي المناسبة مناسبة كبيرة، والآن نعالجها في إطار الأسئلة واخترنا إطار أنسب نوعا ما، يعني وهو الإطار المحوري، ولكن مع ذلك هذا الإطار يعني ليس معدا لهذه المناسبة، ما الذي كان يجب أن يكون؟ كان يجب على الوزير الأول أن يأتي الى هذه القبة ويقدم تصريحا بشأن حقوق الإنسان، العالم يحتفل كله وأكبر من هذا هناك رسالة ملكية الى الشعب المغربي أول رئيس دولة وأول ملك في العالم يوجه رسالة إلى شعبه، فنناقش نحن هذه الواقعة ونناقش هذه المسألة في هذا الإطار الضيق المتخاذل، الحكومة نحن نراقبها، نراقب أعمالها في هذا النطاق لا نعد خطبا نلقيها دون أن تكون لها أية أهداف، فعندما رجعت الى التصريح الحكومي رجعت الى الصفحة التاسعة من ذلك التصريح، كان يتضمن ثمانية أسطر فقط التي تتحدث عن حقوق الإنسان، وتضمن أربعة أفكار :

- الفكرة الأولى وهي تحرير المواطنين المحتجزين بمعتقلات الحمادة وتندوف وسمتها الحكومة بأولوية كبرى.
- والفكرة الثانية وهي حماية حقوق المواطنين المغاربة القاطنين بالخارج.
- والفكرة الثالثة وهي ملاءمة القوانين المغربية مع المواثيق الدولية.
- والفكرة الرابعة وهي إنهاء ملفات ما اصطلح عليه بملفات حقوق الإنسان في المغرب، وهي ملفات المختفين والمختطفين والمضطهدين وغيرهم وهو ملف معروف، وقالت الحكومة أيضا في ذلك التصريح بأنها ستساعد على إحداث مركز دولي لحقوق الإنسان بالمغرب.

الآن نحن نسائل الحكومة لا نسائل فقط الوزارة المكلفة بحقوق الإنسان فنعتقد أن كل الوزارات هي وزارة لحقوق الإنسان بالمغرب نسائل الحكومة ماهي المراحل وماذا أنجزت خلال 18 شهرا ونصف من ممارسة الحكم في البلاد؟ حقوق الإنسان بالنسبة إلينا في

الحركة الشعبية ليست جديدة فحقوق الإنسان مستمدة من الشريعة الإسلامية ﴿ **ولقد كرمنا بني آدم وحملناه في البر والبحر ورزقناه من الطيبات وفضلناهم على كثير من خلقنا تفضيلا** ﴾

نحن هذه التعاليم وهذه الأفكار وهذه المبادئ نقرأها م ملي كانگولوا صباح الخير إلى أن ننام، وأحيانا نحلم بهذه المبادئ وبهذه الأفكار، كل امرأة بالغة رجلا بالغا طفل في المدرسة كيقرا حقوق الإنسان عندك أو لدي، هادي حشومة، لا ماشي حقك، ماشي معقول.

هذه هي حقوق الإنسان كلها يوميا نحن كانعملوا بهاد الشي هذا طبعا كيبقى الإطار الحكومي في علاقة الحاكم بالمحكوم في الإطار القانوني المطروح في قواعد الحقوق والواجبات، في العلاقة المتبادلة ما بين الحاكم والمحكوم، كانت هناك ربما تجاوزات أو قد تكون هناك تجاوزات هنا كنقولوا يجب أن تطبق القوانين ويجب أن نكون في إطار دولة الحق والقانون.

فهل نحن فعلا في إطار دولة الحق والقانون؟ نقول بأننا نحن السباقون كما أشار السيد الوزير وأشار بقية الإخوان نحن في المغرب السباقون، والحركة الشعبية كا نت من الأحزاب الحزب اللي كان هو الثالث في المغرب التي كانت وراء صدور ظهير الحريات العامة الذي لازال يعمل به جاريا الآن بمقتضياته تلك في بداية الاستقلال، بأفكاره تلك في بداية الاستقلال التي هي أفكار أصيلة ومتأصلة، نابعة من الروح المغربية، ولازال العمل جاريا بها الى الآن.

طبعا تواترت وتيرة الدفع بالأمام بحقوق الإنسان في المغرب عن طريق القوانين وعن طريق الدستور وعن طرق التطورات الدستورية وعن طريق الديمقراطية في المغرب، وتوجت منذ سنتين بالثنائية البرلمانية التي نعيشها اليوم والتي نعتبرها صيغة من صيغ حقوق الإنسان بالمغرب.

لم يكتف المغرب فقط بما أشرت إليه مقتضبا ومختصرا، ولكن سرنا على النهج الذي صارت عليه كل الدول وهو إحداث مؤسسات لحماية حقوق الإنسان، مؤسسات في الإطار الدستوري، الإطار المؤسساتي، الإطار ديال التحاور وديال العمل، فكانت بطبيعة الحال وزارة حقوق الإنسان وقبل ذلك كان هناك مجلس لحقوق الإنسان، ولرعاية حقوق الإنسان، وكل ذلك كان بمبادرة وبتوجيه من المغفور له جلالة الملك الحسن الثاني.

جاء الملك الشاب، جاء الملك الجديد، بطبيعة الحال فتوج كل هذه الأمور وتوجها بالرسالة التاريخية التي نعتبرها سراجا منيرا لكل من سيتحدث عن حقوق الإنسان بالمغرب، وأروع ما فيها هو أنه ختمها بقوله بأن المرأة في البادية، حقوق المرأة في البادية، وهي إشارة لها أكبر من معنى وأكبر من دلالة، إذا كنا نتحدث عن الحقوق التي يتحدث عنها في شكل فضفاض، أو في شكل مؤسساتي، أو في شكل نظري، فطبعا لازال إنسان البادية مهمشا جاهلا، متخلفا، مقهورا، لازال الإنسان في البادية لا يستطيع أن يعبر حتى عن كينونته، لازال الإنسان في البادية أنفاسُه كانقولوا مخنوق.. لا يستوعب أن يتكلم كما يجب أن يتكلم، ولذلك فنحن نصيغ المسألة من هذه الجوانب ونسائل الحكومة ما الذي أعدته؟ وماذا أعدت؟ وماذا فعلت طوال فترة حكمها، وطوال وطبعا في انسجام مع التصريح الحكومي الذي قدمته والذي التزمت به. وشكرا.

* **السيد الرئيس :**

شكرا السيد المستشار المحترم عن الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية الكلمة للمستشار المحترم السيد أحمد القادري.

* **السيد المستشار أحمد القادري :**

بسم الله الرحمان الرحيم،

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

الأخت المستشارة،

إخواني المستشارين،

أولا بداية فإن الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية يسجل أن الحكومة استجابت وقبلت أن تأتي أمام البرلمان لتتكلم ولتستمع إلى

مساءلة السادة المستشارين حول الثقافة الحقوقية ثقافة حقوق الإنسان الجديدة بالمغرب، وهذا عمل نسجله بإيجاب بارتياح لأننا في التجارب البرلمانية السابقة كنا نجد إشكالا لكي تأتي الحكومة لكي تتكلم في هذا الميدان الذي كان ميدانا ضيقا لا يتسع فيه الكلام، وكانت نضال الحركة الوطنية من أجل تأسيس لجنة لحقوق الإنسان من لجان التابعة للبرلمان قد لاقت كثيرا من الاعتراضات، والآن إذ نسجل أن حقوق الإنسان شكلت واجهة نضالية للحركة الوطنية أثناء معركة الجهاد الأكبر منذ المطالبة بالمشروعية وسيادة القانون، ومنذ صدور القانون الأساسي الأول للمملكة، وصدور الدستور الأول للمملكة، وكذلك صدور قانون الحريات في 15 نوفمبر 1958، وقد توجت هذه المرحلة النضالية بالقرار الملكي الذي أعلن فيه جلالة الملك المغفور له الحسن الثاني طيب الله ثراه عن تأسيس المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان وذلك بتاريخ 8 ماي 1990 وتوالت المبادرات الشجاعة في هذا الميدان بداية من الإفراج عن المعتقلين السياسيين في سنة 1971 في الوقت الذي كان هناك تعريف سائد أنه ليس هناك معتقل سياسي في المغرب وإنما هناك معتقل الحق العام ، وهذه التصريحات مسجلة في هذه القاعة من طرف أصحابها وكذلك توالي الإفراج عن المعتقلين في سنة 94و98، وكذلك اتخذت المبادرة الملكية السامية بإعطاء توجيه لإلغاء ظهير كل ما من شأنه ظهير 1935 الذي وضع لقمع الحركة الوطنية والوطنيين والذي كان مقترحا مقدما من طرف الفريق الإستقلالي، وظل في الرفوف لسنوات، إلى أن أعطى جلالة الملك أوامر السامية بإلغاء هذا الظهير الذي كان يمس بحقوق الإنسان، وتوالت هذه المبادرات بتحويل عقوبة الإعدام الى السجن المؤبد وكذلك توقيع اتفاقيات في شأن مناهضة التعذيب، ومنع كل أشكال الميز ضد المرأة، وحقوق الطفل، وكذلك حقوق المهاجرين وعائلاتهم.

وقد تعززت كذلك هذه المكتسبات بتعديل مقتضيات الوضع تحت الحراسة النظرية والاعتقال الاحتياطي في قانون المسطرة الجنائية وإحداث المحاكم الإدارية، وكل هذا يتجاوب مع القوة الحية للشعب المغربي وجلالة الملك.

وقد تعززت هذه المكتسبات في مجال حقوق الإنسان بالمبادرات الملكية التي اتخذها جلالة الملك محمد السادس نصره الله بمجرد اعتلائه عرش أسلافه الميامين، وتوالت هذه المبادرات في فترة وجيزة جعلت بحق الملك محمد السادس، الملك الإنسان، ملك دولة الحق والقانون، وتجلى هذا كذلك بمبادرة الملك محمد السادس في إعطاء مفهوم جديد للسلطة، يقوم على احترام القانون، وعلى احترام كرامة المواطن، وكذلك تجلت هذه المبادرات الشجاعة في السماح بعودة عائلة الشهيد بن بركة الى أرض الوطن، وكذلك بعودة السرفاتي ونحن كذلك نسجل باعتزاز إعطاء التعليمات الملكية بإحداث هيئة مستقلة للتحكيم الى جانب المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان، تقوم على :

أولا في نظرنا في الفريق الاستقلالي على رد الاعتبار للمعتقلين أو للمختطَفين، والذين وقع تغييبهم ووقع تعرض عائلاتهم إلى كثير من المعاناة، فيجب أولا أن يكون رد الاعتبار وكذلك أن تأخذ بالاعتبار كل عناصر من أجل إعطاء التعويض المستحق.

ونحن نسجل اليوم أن جلالة الملك محمد السادس قد أعطى رسالة تتضمن توجيهات، وهي رسالة لا أريد أن أعيد السبق التاريخي لجلالة الملك محمد السادس في هذا المجال، ولكن نريد أن نذكر بأن على الحكومة التي صرحت في برنامجها الحكومي أن تعطي مفهوما شاملا لحقوق الإنسان في الجانب الاقتصادي والاجتماعي يجب أن نذكر بمقتضيات المادة 21 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان حق المواطنين في أن يديروا شؤونهم عن طريق ممثلين ينتخبون انتخابات نزيهة وهذا ورش من ورش حقوق الإنسان يجب أن تفتحه الحكومة بكل سرعة، كذلك يجب أن تمشي وأن تساير الحكومة التوجيهات الملكية في إعطاء مفهوم حقوق الإنسان البعد الإقتصادي وذلك من أجل محاربة الفقر، فلا حقوق للإنسان ولا كرامة للمواطن مع الفقر والمرض والجوع والأمية ، يجب أن تفتح الحكومة بكل سرعة هذه الأوراش أوراش محاربة وكذلك الإهتمام بالعالم القروي وبالمواطنين في العالم القروي، وتحقيق التنمية الشاملة لكل أجزاء المغرب، لكل أجزاء المملكة المغربية، وكذلك يجب في نظرنا أن تتجه الحكومة إلى تحقيق

الجانب الأمثل في حقوق الإنسان وهو ضمان حق الحياة بتوفير الأمن لأن حقوق الإنسان لا تعني الفوضى ولا تعني التسيب ولكن تعني أولا توفير كل الشروط الأمنية لضمان الحياة للمواطنين، وحماية ممتلكاتهم ،ومحاربة الجريمة، وكذلك تحقيق المحاكمة النزيهة، عن طريق توفير شروط استقلال القضاء الشروط المعنوية والمادية، هذه الأبعاد التي نطالب الحكومة في أن تساير فيها توجيهات جلالة الملك، وأن تقوم بالوصول الى نتائج مهمة وملموسة لدى الشعب المغربي في مجال حقوق الإنسان، الذي أصبحت تقاس به ترتيب الأمم وحضارتهم، وهذا شيء أساسي وطبيعي، لا في ميدان الصحة ولا في ميدان السكن الغير اللائق، ولا في ميدان التعليم ولا في محاربة الأمية، وشكرا السيد الرئيس، شكرا السادة المستشارين.

*** السيد الرئيس :**

شكرا السيد المستشار المحترم عن الفريق الحركة الوطنية الكلمة للمستشار المحترم السيد محمد الفاضلي.

*** السيد المستشار محمد الفاضلي:**

السيد الوزير،

إخواني المستشارين المحترمين،

إن مبادرة دراسة ومناقشة موضوع حقوق الإنسان في مجلس المستشارين وفي إطار سؤال محوري، ونقله مباشرة على أمواج الإذاعة والتلفزة، يعتبر بحق تطبيقا فعليا لمفهوم حقوق الإنسان، إن هذه الإمكانية ليست متاحة لكل الدول وخاصة النامية منها، فهذه فرصة لنتطرق فيها الى حقوق الإنسان بالمغرب، لما لَها وما عليها بكل حرية وشفافية، والمفهوم الجديد للسلطة في منظور صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله، نطمح الى المزيد وبكل موضوعية نقول أن المغرب ومنذ الحصول على الاستقلال راكم العديد من المكتسبات في مجال حقوق الإنسان خلال تضحيات جسام للقوة الحية بالبلاد والمجال لا يتسع لذكر هذه التضحيات ويكفي أن نقول بأن ظهير الحريات العامة الذي بفضله نعيش التعددية السياسية اليوم والنقابية ، يرجع فيه الفضل إلى الحركة آنداك وكنا من السباقين إلى إقراره، ثم الدساتير المغربية بدءا بدستور 1962 وانتهاءا بدستور 1996، والتي نصت كلها على القيم الأساسية لحقوق الإنسان كما هي متعارف عليها دوليا، كما يعتبر المغرب من بين الدول السباقة الى المصادقة على المواثيق الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان وإذا كانت مناسبة الاحتفالا باليوم العالمي لحقوق الإنسان الذي اعتمدته الجمعية العامة للأمم المتحدة في 10 دجنبر 1948 فرصة لاستحضار المكتسبات، وكذا المحن التي مر بها الشعب المغربي، فإن نظرتنا للمستقبل تجعلنا نركز اهتماماتنا على العهد الجديد عهد دشن لمرحلة جديدة في تاريخ المغرب الجديد والمعاصر فكل خطوة يخطوها المغرب الآن يجب أن يراعى فيها المفهوم الجديد لدولة الحق والقانون واسمحوا لي في هذه المداخلة أن أقف وأن أشيد بالرسالة الملكية السامية التي رفعها صاحب الجلالة إلى شعبه الكريم بمناسبة الذكرى الواحدة والخمسين لإعلان حقوق الإنسان، فالمبادرة تعتبر مفخرة لنا نحن المغاربة، إذ لم يسبق لها مثيل في كل الدول العربية والإسلامية، والإفريقية ، كما أن ما تضمنته من تجديد للالتزاماته باحترام حقوق الإنسان، وضمان الحريات الفردية والجماعية، في إطار دولة الحق والقانون، ومن قيم جديدة، تبين بحق أنها وثيقة ستبقى خالدة وشاهدة على طموح وثقتنا في المستقبل، ثقة في بناء دولة عصرية بمشاركة كل أبنائها، دولة قادرة على مواجهة تحديات الألفية الثالثة، ويبقى دورنا نحن كبرلمان طبعا، وكحكومة وكأحزاب، وكمجتمع مدني، وكل الفاعلين الاقتصاديين والإجتماعيين، في المساهمة في إشعاع وتوسيع مجال حقوق الإنسان، ليشمل كل مواطن مغربي كيفما كان، وأينما كان، والطريق أمامنا مازال طويلا وشاقا، للوصول إلى تحقيق الكرامة الكاملة لكل المواطنين ولا أريد الخوض في بعض الانتهاكات والممارسات التي لا يمكن بأي حال من الأحوال أن تجد لها مكانا في ظل العهد الجديد، ولابد من معاقبة الخارجين عن دولة الحق والقانون، ومكافأة من أسدوا، ويسدون خدمة جليلة لهذا الوطن في هذا الإطار. تبقى إشارة أخيرة وهي أن الأمن والاستقرار الذي يتمتع بهما المغرب لا يجب أن يمس تحت غطاء

حقوق الانسان، فتصاعد ظاهرة الإجراحم وتفشي الانحلال الخلقي، والانحراف، لابد من مواجهتهما بكل حزم ومسؤولية، ولابد من توفير كل الوسائل أي وسائل العمل للمسؤولين على الأمن العام والأمن الخاص، وكما كذلك نطالب بتوفير كل الوسائل لحماية سلامة وأمن المواطنين وممتلكاتهم، ولا نريد أن نضع شعار حقوق الإنسان مطية للوصول إلى بعض الأهداف التي تتنافى مع حقوق الإنسان، سواء تعلق الأمر بالمسؤولين أو كذلك المواطنين الذين يجب أن يلتزموا بدولة الحق والقانون، كذلك لابد من توفير للمواطن المغربي، حقه في الشغل، حقه في التعليم، حقه في الثقافة، كذلك حقه في الإستشفاء والتمريض، وكذلك حقه في السكن اللائق، فضلا عن الحقوق الاجتماعية والاقتصادية والديمقراطية والتعددية.

كما نغتنم الفرصة لنلتمس من الحكومة بأن تقف بجانب إخواننا المهاجرين سواء في كل من إسبانيا وفرنسا وإيطاليا وألمانيا وبلجيكا وهولندا وكل دول المهجر في حقوقهم ومن حمايتهم من العنصرية ومن الخروقات التي يتعرضون لها يوميا، كما لا يفوتني بأن أغتنم هذه الفرصة لأقول بأن ما وقع من خروقات لحقوق الإنسان في الماضي لابد أن تدون ولابد أن يستعان بها في المستقبل، لتبقى على الأقل ذاكرة تستعين بها الأجيال الصاعدة، ولو أنه هناك فكرة على أنه يجب طي صفحة الماضي، ولكن لابد من أن نستعين بما وقع في الماضي لنسهل مأموريتنا على الأجيال الصاعدة، وأحسن ما يمكن أن نوفره نحن في المغرب للمواطن المغربي وهو ما وفره له الإسلام ديننا الحنيف، ودين الإسلام الذي وفر كل الشروط وملابسات وظروف العيش الكريم للمواطنين المسلمين. والسلام عليكم .

* **السيد الرئيس :**

شكرا السيد المستشار المحترم .

نقطة نظام للمستشار السيد أحمد القادري.

* **نقطة نظام السيد المستشار أحمد القادري:**

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين،

أستسمح لأنه في تدخلي باسم الفريق الاستقلالي سقطت فقرة مهمة بالسهو وهي مطالبة الفريق الاستقلالي بإنهاء ملف الشيخ عبد السلام ياسين، نلتمس من الحكومة أن تأخذ هذا التدخل وشكرا.

* **السيد الرئيس :**

شكرا السيد المستشار.

عن الفريق الاتحاد الاشتراكي الكلمة للمستشار المحترم عمر بومقص فليتفضل.

* **السيد المستشار عمر بومقص:**

بسم الله الرحمان الرحيم ،

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين،

يكتسي الموضوع المطروح اليوم للمناقشة أهمية بالغة بالنسبة لنا في الفريق الاشتراكي، ولا حاجة إلى التذكير بأن حزبنا كافح ولازال إلى جانب قوى وطنية وديمقراطية، طيلة سنوات من أجل إقرار دولة الحق والقانون الملتزمة بالاحترام العميق لحقوق الإنسان.

لقد حققت بلادنا تطورا هاما على صعيد حقوق الإنسان، وراكمت ولازالت مكتسبات هامة في هذا المجال خاصة منها الإصلاحات الدستورية لسنة 1992 ، وقد تسارعت وثيرة الإجراءات والقرارات المتعلقة بحقوق الإنسان منذ ذلك الحين جعلت بلادنا تكاد تصبح على مستوى العالم العربي والإسلامي والإفريقي نموذجا ومرجعا في هذا الباب.

إن الفضل في تسارع هذه الوثيرة وثيرة المنجزات والقرارات والإجراءات الحقوقية يعود الى ظاهرة هي نفسها تعبير وعلامة بارزة على أننا نسير في اتجاه ترسيخ دولة الحق والقانون، هذه الظاهرة الحضارية هي التناغم والتناسق، والانسجام الذي أصبح

يطبع عمل مؤسسات الدولة فيما بينها من جهة، وفي بينها وبين مؤسسات المجتمع المدني من جهة ثانية في مجال حقوق الإنسان.

لقد حرص جلالة الملك محمد السادس حفظه الله على رفع بلادنا في وقت وجيز إلى مصاف الدول الملتزمة، بل والغيورة على احترام حقوق الإنسان في مختلف تجلياتها ومظاهرها، وستظل الرسالة الملكية السامية الأخيرة الموجهة بمناسبة الذكرى الواحدة والخمسين لصدور الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، مرجعا ونبراسا يهتدي به كل مواطن مغربي في تأديته لمسؤولياته ووظائفه وعلما شامخا يرمز إلى التبني النهائي للمملكة المغربية، للقيم النبيلة لحقوق الإنسان، وقد سبق لحكومة التناوب، التي أقرها الملك الراحل الحسن الثاني رحمه الله، أن أكدت في تصريحها الحكومي على التزامها باحترام وتطوير حقوق الإنسان والعمل على وضع آليات جديدة لبلورتها عمليا، كما كثفت مؤسسات المجتمع المدني وجمعياته الحقوقية من أنشطتها وكفاحاتها في هذا الاتجاه نفسه.

إن هذا التناغم والتناسق بين مؤسسات الدولة المغربية الذي يقوده بإرادة راسخة وعزم أكيد جلالة الملك محمد السادس وما يجعلنا نطمئن الى أن بلادنا قد خطت خطوة حاسمة التي وضعته وإلى الأبد في مصاف البلدان التي تعتبر مرجعا يحتذى به في مجال احترام حقوق الإنسان.

إن هذا الوضع السعيد الذي نعرفه اليوم، يبعث فينا كوطنين وكديمقراطيين أصيلين، كبير الفخر وعظيم الاعتزاز، فإنه في نفس الوقت يطرح علينا مسؤولية جسيمة، تكمن ليس فقط في الحفاظ على المكتسبات، بل الحرص على التطوير الدائم والمبدع لها.

إننا مطالبون اليوم أن نكون أكثر حرصا على الممارسة اليومية لحقوق الإنسان من جهة، وعلى التوسيع المستمر لهذه الحقوق من جهة ثانية ، فإذا أصبح واضحا اليوم، بأن بلادنا قد حققت تقدما هاما على مستوى الإقرار بالحقوق السياسية والمدنية والحريات الفردية والجماعية، فإن المهام التي تنتظرنا كبرلمان وكحكومة وكأحزاب سياسية وكمؤسسات لمجتمع مدني، يمكن تلخيصها في أمرين اثنين :

1. الحرص على تطابق الممارسة مع الإقرار.
2. توسيع الإقرار والممارسة إلى مجالات أخرى غير المجالات السياسية .

فبالنسبة لتطابق لممارسة مع الإقرار، لابد أن نسجل على هذا المستوى التغيير الذي عرفته وزارة الداخلية وكذا التصريحات التي أكدها السيد وزير الداخلية الجديد على مستوى مجموعة من المنابر الإعلامية، ونود في هذا الصدد أن نؤكد على مسألة نعتبرها أساسية إن كل خطة رجالاتها .

لقد أكد السيد الوزير حرصة على تطبيق القانون في أفق يضمن كرامة المواطن وحقوقه، غير أننا نعرف ومن خلال التجربة بأنه كانت هناك قوانين والتزامات إيجابية أسيء تطبيقها أو لم تطبق أصلا بسبب الرجال الموكول إليهم الإشراف على تطبيقها لذا وجب من أجل التطبيق السليم والصادق للقانون وضع الرجل المناسب في المكان المناسب.

إن هذا الإجراء إجراء تجديد الرجال ووضع الرجل المناسب في المكان المناسب، هو الضمانة الحاسمة لتطبيق المفهوم الجديد للسلطة كما أقره جلالة الملك في اتجاه احترام وتطوير حقوق الإنسان ببلادنا.

وفي نفس الاتجاه اتجاه تطابق الإقرار مع الممارسة، لابد من الاجتهاد على مستوى القوانين والآليات، وفي هذا الإطار أصبح أمر ملاءمة النصوص القانونية الوطنية مع مقتضيات العهود والمواثيق الدولية التي صادق عليها المغرب مسألة حيوية وأساسية بل وشرطا لجعل المواطن يلمس التطور الذي تحقق على مستوى الإقرار السياسي في حياته اليومية، وفي علاقاته المتعددة، خاصة اتجاه مؤسسات الدولة.

أما بالنسبة لتوسيع مجالات الإقرار باحترام حقوق الإنسان، وممارستها، فإنه يجب التأكيد على ضرورة استحضار مجالات غير سياسية تعرف خرقا يوميا لحقوق الإنسان.

إن المجال الاجتماعي، لازال إحدى النماذج الصارخة في هذا الإطار ويأتي في أولوية الأولويات حق الشغل، الذي يعتبر اللبنة

الأولى في ضمان كرامة المواطن وإحساسه بالإنتماء الاجتماعي، وهذه مهمة كل الفعاليات الاقتصادية والسياسية ببلدنا، كما أن وضع المرأة في مجتمعنا يدفعنا ليس فقط الى الانزعاج بل الى الاستنكار والشجب.

إن الدستور يؤكد على سواسية المواطنين في الحقوق والواجبات، إن هذا الإقرار يقتضي تمكين جميع المواطنين رجالا ونساءا من وسائل المساواة والملاحظ أن الوضع الحالي للمرأة، يبرز بأن نصف مجتمعنا محروم من هذه الوسائل لاشك أن برنامج الحكومة في هذا المجال والممثل في الخطة الوطنية لإدماج المرأة لمن شأنه أن يفتح إمكانية تطوير هذا الوضع، ويعرف المجال الاقتصادي بدوره أشكالا عديدة من الحيف، الشيء الذي يتنافى والمبادئ العامة لحقوق الإنسان.

إن وضع الشغيلة المغربية وظروف عيشها وشروط عملها وما تتميز به هذه الشروط من خرق للحريات النقابية وتدني مستويات التكوين وانتشار الأمية وضعف التنظيمات الاجتماعية داخل المؤسسات الإنتاجية.

إن هذه الاوضاع تستوجب الانكباب على أوضاع الشغيلة من هذه الزاوية حتى تساهم في مجهودات التنمية.

وقد أكد جلالة الملك في رسالته السامية على هذا البعد حيث قال حفظه الله ونحن نرى «من جهتنا أن لا تنافي بين دواعي التنمية واحترام حقوق الإنسان»انتهى قول صاحب الجلالة.

كما يبرز المجال الثقافي كإحدى المجالات التي يجب أن يعرف بدوره توسعا لمبادئ حقوق الإنسان، إن الثقافة والتعليم هي من حقوق المواطنة وفي هذا الإطار فإننا نطالب الحكومة ببذل كل المجهودات، من أجل تعميم التمدرس في أقرب الآجال، وإسراع بتنفيذ قرار إدراج التربية على حقوق الإنسان في البرامج المدرسية.

أما على الصعيد الثقافي فإننا مطالبون أمام غنى وتنوع مكونات ثقافتنا الوطنية، بضرورة الشروع في نهضة ثقافية تعم أرجاء الوطن، وتسير في اتجاه رفع الحيف والتهميش الذي تعاني منه المكونات الشعبية لثقافتنا، حتى يجد المواطن المغربي في الشمال والجنوب في الشرق وفي الغرب نفسه في سياستنا الثقافية ويحقق ذاته من خلالها، وهذا ما يستلزم أولا توفير الموارد المالية والبشرية والوسائل التنظيمية الكفيلة برفع العيش وإقرار مبادئ حقوق الإنسان في هذا المجال بدوره.

شكرا على انتباهكم والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

*** السيد الرئيس :**

شكرا عن فريق التجديد والتقدم الديمقراطية.

الكلمة للمستشار المحترم السيد قاسم الغزوي.

*** السيد المستشار قاسم الغزوي:**

شكرا السيد الرئيس،

معالي الوزير،

إخواني أختي المستشارة،

حقيقة إن فريق التجديد والتقدم الديمقراطي عندما أخبرنا بأن سؤالا محوريا سيتطرق إلى موضوع حقوق الإنسان، وعندما نقول أن سؤالا محوريا فمعناه أننا سنتبادل الآراء في معالجة ماهو ما نحن عليه وما توجد عليه الحالة ديال البلاد ديالنا في هذا المجال ديال حقوق الإنسان، وحقيقة تنسجلو أن واحد العدد ديال الفرق التي أثارت هذا الموضوع فأنا تنفتح هذا القوسين "إلى متى سنرتقي إلى هذه المناقشة وإلى هذه المصارحة وإبداء الرأي كمجلس للمستشارين وكمستشارين في القضايا المهمة حتى نساهم في حل هذه المشاكل بعجالة ،لأنه نحن على مقربة دخول القرن الألفية الثالثة ونحن لازلنا نتخبط في مشكل يرجع إلى عهد وإلى عهود.

لنا يقين تام أن الوثيرة اللي غادي عليها سيدنا الله ينصره جلالة الملك محمد السادس واللي كان عليها واللي كان البداية ديالها حياة الحسن الثاني الله يرحمه ساهمت ولكن عندنا اليقين التام أنه الحكومة في شخص الوزير الأول اللي كرس الحياة ديالو خدمة لحقوق الإنسان وكذلك السيد الوزير المكلف بحقوق الإنسان

اللي بدا العمل ديال والنشأة والتجربة ديال في هذا المجال، أنهم يقطعوا ويطويوا علينا هذا الملف طيا، وأن ينصفوا ويكرموا، كل من تعرضوا لهذه الانتهاكات فاحنا قاطبة جميع الفرق، أشادت بذلك وابغينا تكولوا لنا أودي أشنو هي العرقلة؟ إلا كانت شي عرقلة هنا انعرفوها، من حقنا انعرفوها إلى كنا احنا مستشارين ماتنعرفوش غيكون الشعب المغربي وعلاش هذا الشي تنطالبو به، علما منا أن هذه الجمعيات اللي تنسميوها الجمعيات نتاعت المجتمع المدني، ماشي معنى أن المجتمع المدني راه المدينة، لأنه غير العمل ديالها حيت كاينة ملفات الآن ضخمة موجودة في المدينة حيث كاينة الحكومة في المدينات، ولكن أشنو هي الحالة عندنا في بلادنا حنا بعد في المغرب؟ اشنو تينتظر هذا العمل ديال الجمعيات لا على المستوى الخارجي، ولا على المستوى الداخلي.

على المستوى الخارجي تنعرفوا في إطار العولمة اشنو تينتظر دول العالم الثالث قاطبة ، إذن خاص التصدي في المجتمعات الدولية لهذه الأمور، ما تبقاش هذه الجمعيات محصورة فقط على المسطرة المطلبية اللي هي مطلب أقره الحق والقانون، في حق من تعرضوا إلى ما تعرضوا إليه، هذا على المستوى الخارجي،

وعلى المستوى الداخلي أشنو هي الحالة التي تتعيشها بعداكينة بلادنا؟

إيوا تنعرفوا 50% راه في البادية 50% راه معتقلة غير بالطرق، ماعندهاش منين تخرج الى طلعنا الى الأطلس الصغير والمتوسط، الناس ساكنة في المغارات باقين يتعقلوا على .. هذه الحقائق، ويجب أن نتطرق إليها، وهذه هي حقوق الإنسان، تنهدروا هنايا حقوق الإنسان ماشي خطب. العالم القروي ماشي خطبة، التنمية ديال المرأة راه كاينة المرأة في البادية وما أكثرها حتى في المدينة، إذن فين احنا ها اللي ابغيناه من هذه الجمعيات ابغينا انطويوا هذا الملف بمرة نهائية، بصفة نهائية ديال القرن العشرين واندخلوا القرن 21 بعقلية أخري كتستوجب للعولمة والتنمية الاقتصادية واحنايا أش تنشوفوا؟ الحمد لله تنمشيوا للأمة تنلگاوها موجودة وضاربة الرقم ،تنجيوا الفقر ضارب الرقم، تنجيوا للسكن، تنجيوا للتطبيب. جميع الأسئلة اللي كتحط أسبوعيا بالغرفتين ما تتنصب إلا على هاد الشي. وإلى متى؟ واش هاذي ماشي حق من حقوق الإنسان؟ واش تنتظروا من المجتمع بحال هكّ اللي فيه الأمية، فيه الفقر، فيه التشرد، غا نتظروا منه التسيب لا محالة، ويلا انتظرنا هذا التفاقم الاجتماعي من طبيعة الحال أنه تيشمل كل شيء.

تنجيوا للإدارة وهذا الشي هذه كلها أسئلة تحطت في واحد العديد ديال المعالجات.. غير السؤال اللي تنحطوه كفريق التجديد والتقدم الديمقراطي تنگولوا متى سيتم التطرق لهذه المشاكل والقضاء على هذه .. متى سنبتدئ؟ ماشي مسألة ديال الكلام، هنا فين التكريم ديال الإنسان، الإنسان المغربي ككل، راه كاين اللي تعتاقلوا على الحق السياسي وكاين اللي تعتاقل وكاين اللي باقي معتقل الى يومنا هذا في المغارات ماعندوش مايأكل، وماعندوش فين يسكن، وما تيقراش حتى هذاك راه من حقه، ولكن الى متى سنتطرق الى هذه المواضيع؟ أنا أتساءل! التصريح الحكومي باين واضح صفق له المجتمع المغربي بكافة شرائحه. الآن العمل هاهو قائم هاد التعثرات واحنا بنفسنا ماعرفناهاش منين جاية ، جاية من السياسة انعرفوها؟ جاية من الاقتصاد انعرفوها ؟جاية..

وهذه هي المسائل اللي كان خصنا اننا انطرقوا لها وانطرقوا للإدارة ديالنا وانعرفوها، راه ماشي عارف فقط شوفوا التسيب الإداري اللي فيها اللي تيعانيه المواطن المغربي في البادية، أشنو طاري له، في الإدارة ؟على الأقل ملي تيجي، وتيرجع حتى للناس اللي مكلفين بالأمن باش يحميوه تيكولوله وراه حقوق الإنسان إذن سير ابحالك، السايبة! تيمشي للعدالة وانتما عارفينها، واش عندنا عدالة في المغرب؟ لا حول ولا قوة إلا بالله، العدالة هي فلان اشري حقك إيوا إلى متى سنتطرق؟ هذه هي الأسئلة اللي هي جوهرية وهذه هي الأسئلة اللي خصنا انطرقوا إليها راه النصف ديال المغاربة كيموتوا بالجوع راه النصف ديال المغاربة ماعندهم شغل، ماعندهم عمل وحرروا لنا هذا المجتمع المدني من هذا الملف العالق ديال المعتقلين السياسيين وديال المخطوفين وديال المقتولين، وكرموهم راه ماشي مسألة تعويض مادي، راه التكريم، التكريم

ديال الوجه، أكثر من هذا الشي هذا كله باش على الله باش ينهضوا ويعاونونا حتى هما على المجتمعات المدنية برّا، باش ما يظلموهاشاي، ما يظلموش هذا العالم الثالث وانطرقوا للعالم القروي بالصح، ماشي بالخطبة وماشي بالتلفزيون. وشكرا.

*** السيد الرئيس :**

شكرا للسيد المستشار المحترم عن فريق جبهة القوى الديمقراطية.

الكلمة للمستشار المحترم رحو الهيلع.

*** المستشار السيد رحو الهيلع:**

بسم الله الرحمان الرحيم،

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السادة المستشارون،

يسعدني أن أتناول الكلمة باسم فريقنا فريق جبهة القوى الديمقراطية بمجلسنا ، لأعبر عن صواب اختيار موضوع حقوق الإنسان كشكل لإحياء مجلسنا الذكرى الواحدة والخمسين لصدور الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، إنها مناسبة لنأكد تشبثنا بحقوق الإنسان كما نص عليها دستور مملكتنا ،ولندعو مرة أخرى الى تجسيد هذا النص في أرض الواقع من خلال العمل على توفير شروط الحياة الكريمة للإنسان المغربي في مختلف جوانب هذه الحياة، المادية منها والمعنوية، ويحق لنا أن نعتز بكون بلادنا حققت مكتسبات هامة في مجال حقوق الإنسان في السنوات الأخيرة خاصة بعد تأسيس جلالة الملك الراحل طيب الله ثراه للمجلس الاستشاري لحقوق الإنسان وما حققه هذا المجلس بتوجيهات من جلالته من طي الجانب السياسي في حقوق الإنسان ببلادنا بدءا من إطلاق سراح المعتقل الرأي وعودة المغتربين وانتهاء بتشكيل هيئة التحكيم المستقلة للتعويض عن الأضرار لضحايا وأصحاب الحقوق ممن تعرضوا للاختفاء والاعتقال التعسفي، وهذه الخطوات الكبرى مكنت بلادنا من التصفية التدريجية للإرث الماضي والولوج للعهد الجديد في ظل ظروف جديدة مساعدة على الانتقال الديمقراطي، ومواكبة التطورات العالمية واستقبال الألفية الثالثة، وبلادنا مؤهلة لمواجهة تحدياته وربح رهاناته.

حضرات السيدات والسادة ،

إننا نحتفل بهذه الذكرى ونحن نعيش عهدا جديدا يقوده ملك شاب متشبع بالفكر الديمقراطي ومبادئ حقوق الإنسان وقد أعلن جلالة الملك محمد السادس نصره الله عن التزامه باحترام حقوق الإنسان في أول خطاب له للأمة ومباشرة بدأ جلالته في تجسيد هذا الالتزام على مختلف المستويات المتعلقة بحقوق الإنسان عندما دعا إلى تغيير المفهوم التقليدي للسلطة الذي لا يتلاءم مع احترام حقوق المواطنين، وتعويضه بمفهوم جديد قوامه خدمة المواطن والاهتمام بهمومه وحاجياته والاحترام المتبادل بين الحاكمين والمحكومين.

وقد عبرت الرسالة الملكية السامية بمناسبة الذكرى الواحدة والخمسين للإعلان العالمي لحقوق الإنسان عن انشغال جلالة الملك بكل ما له علاقة بحقوق المواطن المغربي وعن طموحات كل الفاعلين ومجموع أمتنا المغربية في الحياة الكريمة، في ظل دولة الحق والقانون.

"إن حقوق الإنسان وكما عبر عن ذلك جلالة الملك هي قوانين يجب احترامها وسلوك يومي لرجال السلطة وحياة اجتماعية كريمة وتبني ملكنا لهذا المعنى الشامل لحقوق الإنسان هو ضمانة أكيده للتفاؤل ولتطلع لغد أفضل وهو مدعاة للاعتزاز لبلادنا التي يقودها عاهلنا إلى مصاف البلدان التقدمية.

أيها السادة المحترمون،

إن تسجيلنا لهذه المكاسب والخطوات الهامة التي حققتها بلادنا في مجال حقوق الإنسان لا يجعلنا نتغافل عن النواقص والجوانب التي مازال الانسان المغربي يعاني منها وهي كثيرة مع الأسف فحقوق الإنسان بمعناها الشمولي كما عبر عنه جلالة الملك تعني كل شروط الحياة، الحق في التعليم، الحق في الصحة والتطبيب، الحق في الكرامة وحتى داخل السجون، الحق في الشغل، الحق في التقاضي دون رشوة، الحق في تكافؤ الفرص،

وغيرها من الحقوق التي لا يمكن الادعاء أن بلادنا تمكنت من توفيرها خاصة في العالم القروي حيث تغيب أحيانا أبسط شروط الحياة، لذلك علينا جميعا حكومة وبرلمان وأحزاب سياسية ومنظمات المجتمع المدني، أن نعمل على تجسيد هذا المعنى الشمولي لحقوق الإنسان كل في مجاله، خاصة الحكومة التي عليها مراجعة النصوص القانونية التي لا تتلاءم مع بنود الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وللمواثيق الدولية، ووضع خطط تطبيقية وبرامج جريئة لتدارك النقص الحاصل في الجوانب الاجتماعية لحقوق الإنسان، وإبداع أشكال جديدة تمكن من تعبئة المجتمع المدني خاصة، والمجتمع بصفة عامة، للإسهام الفعلي في التنمية فاحترام حقوق الإنسان هي ضرورة تفرضها مستلزمات البناء والتنمية، كما جاء في الرسالة الملكية السامية. والسلام عليكم ورحمة الله.

*** السيد الرئيس :**

شكرا عن الفريق الكونفيدرالي الكلمة للمستشار المحترم السيد حميد البرقوقي.

***السيد المستشار حميد البرقوقي:**

بسم الله الرحمان الرحيم،

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين،

فعلا باسم الفريق الكونفدرالي لابد أن ندلي بملاحظاتنا بمناسبة هذا اليوم خاصة مناسبة اليوم العالمي لحقوق الإنسان،

لايشك أحد منا في هذه القاعة ولا خارج هذه القاعة أن حقوق الإنسان في المغرب مرت منذ الاستقلال وإلى حدود الآن في ظروف سيئة جدا سواء تعلق الأمر بحرية التعبير، بحرية المبادرات، بمقارعة الحجة بالحجة، سواء تعلق الأمر بطرح برامج اقتصادية واجتماعية وسياسية، داخل المدرسة، داخل الثانوية، داخل الجامعة، إلا وكانت تتعرض هذه الأفكار وهذه الحقوق الإنسان الى مضايقات والى تعسفات والى اعتقالات وإلى تغيبات لايشك أحد في هذا، وكما أشار بعض الإخوان الى حدود 94 - 95 كان ممنوعا أن يتحدث أن هناك معتقل سياسي أو أن هناك مغتربين أو أن هناك حقوق الإنسان تغتصب أو تضطهد ولكن ،بالرغم ما سجلناه من مبادرات إيجابية في هذا الميدان، فأصبحنا نرى بعض المغتربين يعودون الى بلدهم معززين مكرمين، وأخذنا نرى أيضا بعض المسجونين يخرجون بعفو من طرف السلطات العليا في البلاد، ويُنصفون في حقوقهم وأخذنا أيضا نرى أن هناك لجنا للتقصي وللبحث وللمتابعة من أجل إعادة الاعتبار لهؤلاء المغيبين ولهؤلاء الذين كانوا معتقلين، وسمعنا أيضا ومن جهات مسؤولية أن هذا كان نتيجة تجاوزات في السلطات الشيء الذي جعل المسؤولين ومن أعلى سلطة في هذا البلد، أن يعيدوا الكرامة لهؤلاء، ومع ذلك فمازالت هذه الملفات عالقة وتحت الدرس والتي نؤكد عليها ونطالب بإلحاح من خلال فريقنا الكونفدرالي ومن خلال هذا المجلس أن هذه الملفات تحظى بعناية كاملة وأن يعطي الحق، كل الحق، لكل من تطاولت عليه التعسفات أو من جحدت السلطات في حقه، هذا جانب.

هذه إيجابيات نسجلها داخل الفريق الكونفيدرالي واحنا ككونفيدرالية الديمقراطية للشغل كقيادة، كقواعد، كمناضلين، عانينا من هذه التعسفات خلال السبعينات، خلال الثمانينات، من خلال الإضرابات التي كنا نقودها سواء في 79 أو 81 أو في غيرها، التاريخ المغربي المعاصر الحديث يشهد بهذه السجلات، لكن الشق الثاني أننا نتحدث عن حقوق الإنسان ونحن نرى أنها لاتزال في بدايتها فمازال التعليم غير معمم في البادية، وحتى في المدينة، فما زالت المرأة تضطهد داخل المدينة، وخارج المدينة، فمازال الرجل المغربي والمواطن المغربي والمواطنة المغربية، لاتزال لا تلقى العناية الكاملة لا في تعلمها ولا في علاجها، الفلاح في البادية مضروب عليه الحصار إلى حد الآن، لا يؤخذ بمبادرته ولا بأفكاره، النزاعات الاجتماعية القائمة في المعامل وفي غيرها ما تزال تعيش اضطهادا ومؤامرات، ونحن نعتبر في الكونفيدرالية الديمقراطية للشغل أن معمل تغلق في ظروف غير طبيعية، غير عادية وكيشغل واحد 100 ولا 200 ديال الأسرة، بحالها بحال واحد العمارة تهدمت، لأن كل واحد من الأفراد عنده خمسة والا ستة ديال الناس، يلتجئون الى

المحاكم حتى لا تؤخذ حقوقهم بعين الاعتبار، إذن أمام هذه الحالة يلتجئون إلى السلطات فلا تنصفهم، يلتجئون الى مندوبيات ديال التشغيل فلا يجدون ملفات ومحاضر حقيقية تنصفهم لتأخذ العدالة بعين اعتبارها، إذن هناك مجموعة من التعسفات وحتى إذا التجأ العمال أو الطلبة أو غيرهم إلى بعض الاعتصامات فإنهم يواجهون أيضا بالاقتحامات أو بالإعتداءات، إذن فما تزال هناك مطالب السيد الوزير لحقوق الإنسان، فماتزال هناك مطالب تتعرض للانتهاك، فما زال الحوار يعيش حالة غش وتدليس، في وضع حكومة اللي كنأملوا فيها أنها تكون جادة في الحوار فإذا كنا كنعتواالحكومات السابقة بالمراوغة وبالمناورة، فالحكومة الجديدة ماخصهاش تكون محل تساؤل، محل مراوغة، ومحل مناورة، إذن فحوارنا مع الحكومة مازال لم يأخذ طريقه إلى الجدية، وما الحوار الأخير إلا خير دليل على ذلك، وما نضالات رجال التعليم أخيرا إلا دليل على ذلك، لذلك فهناك مجموعة من الخروقات تتعرض لها حقوق الإنسان في هاذ البلد، لابد للحكومة في مثل شخص الوزير الأول السيد عبد الرحمان اليوسفي أنها يعطي الاعتبار لكل مجال للحوار حتى نحكم على أن وزارتنا وزارة حقوق الإنسان فعلا جادة، وجاهدة في تطبيق القانون، في إعطاء كل ذي حق حقه، لازال أن وزارة العدل قائمة فميمكنش نقولوا أن هذه وزارة العدل قائمة وأن حقوق، وأن نزاعات لم تعط لأهلها، لذلك نؤكد ونطالب بإلحاح، أننا في السنة القادمة، إن شاء الله، إلى عشنا، وجئنا الى هذه المنصة، ونحن كانتكلموا على حقوق الإنسان بمناسبة هذا اليوم أن يقول السيد الوزير حقوق الانسان ماذا تحقق خلال هذه السنة وما أعطي للناس من حقوقهم ومابقي أنه سيعطى لهم في أقرب وقت. وشكرا السيد الرئيس.

*** السيد الرئيس :**

شكرا السيد المستشار المحترم عن فريق الوحدة والتضامن، الكلمة للمستشار المحترم السيد المهدي الطنجي فليتفضل.

*** السيد المستشار المهدي الطنجي:**

شكرا السيد الرئيس،

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السادة المستشارون،

باسم فريق الوحدة والتضامن بمجلس المستشارين الموقر، يشرفني أن أتناول الكلمة لأعطي تصور فريقي فيما يتعلق بالسؤال المحوري المتعلق بالإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

في البداية، أتوجه بالشكر الجزيل للسيد الرئيس والسادة أعضاء المكتب لبرمجة هذا السؤال المحوري في الظروف الحالية لأنه يعد في حد ذاته دلالة نرمز من خلالها المشاركة في هذا العيد الذي يخلد الذكرى الواحدة والخمسين للإعلان العالمي لحقوق الإنسان وفي هذا الإطار فإن فريق الوحدة والتضامن يسجل بارتياح كبير ما ميز هذه الذكرى المباركة، هو الحدث الهام المتعلق بتوجيه صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله، رسالة سامية بهذه المناسبة الجديدة، والذي يعد في حد ذاته سابقة مهمة، استأثرت باهتمام لا الرأي العام الوطني فقط، بل الرأي العام الدولي، الذي سجلنا من خلاله الصدى الذي تركته هذه الرسالة السامية في مختلف المحافل الإعلامية، مما جعل الجميع ينظر بإكبار وإعجاب إلى هذه الخطوة الجبارة، المتعلقة بتوجيهه هذه الرسالة في الظروف الحالية، ومن ناحية ثانية السيد الرئيس، فإن هذه الرسالة تتضمن تأكيدات ملكية للمفهوم الجديد الذي أراده جلالة الملك للسلطة، والتي أرادها أن تكون في خدمة المواطن، قريبة من همومه، قريبة من حاجياته في إطار علاقة، لا تطبعها الرغبة أو الرهبة ولكن في احترام المتبادل دون أن نغفل ما أولاه جلالة الملك من اهتمامات بإدماج المحرومين والمعوقين والاعتناء بالمرأة القروية إيمانا من جلالته بأن ذلك يندرج في صلب حقوق الإنسان.

وشكرا السيد الرئيس.

*** السيد الرئيس :**

شكرا للسيد المستشار المحترم،

الكلمة للسيد الوزير المكلف بحقوق الإنسان.

*** السيد الوزير المكلف بحقوق الإنسان:**

شكرا السيد الرئيس،

السيدات والسادة المستشارون،

أود في البداية أن أتقدم بجزيل الشكر لكل الفرق التي تدخلت في هذا الموضوع، وأتقدم إذن بجزيل الشكر لمجلس المستشارين على هذه الجلسة التي تشكل إسهاما هاما في تخليد ذكرى الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وبسرعة السيد الرئيس، أود أن أدلي ببعض الملاحظات تعقيبا على بعض التدخلات.

وفي البدء أود أن أوكد ارتباط تجربة التناوب بالتطور في مجال حقوق الإنسان، فجلالة الملك المرحوم الحسن الثاني قدس الله روحه وعيا منه وبتبصره السياسي ارتأى أنه من الضروري لبلادنا أن تخوض تجربة التناوب السياسي وكان التهيء الفعلي والحقيقي لهذه التجربة هو سلسلة المبادرات التي أقدم عليها رحمه الله في أواسط التسعينات، بدءا من إنهاء العفو الملكي التاريخي لسنة 94 والذي شمل أزيد من 400 معتقل سياسي، إلى السماح بعودة المنفيين إلى تضمين ديباجة دستور المملكة لتشبث المغرب بحقوق الإنسان، كما هو متعارف عليها، إذن التحسن الذي عرفه المناخ العام ببلادنا في مجال الحريات وفي مجال حقوق الإنسان، هو الذي سمح بتمكين بلادنا من تدشين تجربة التناوب، كذلك اختيار جلالة الملك الراحل لقيادة ورش التناوب للأستاذ عبد الرحمان اليوسفي، باعتباره من قادة حركة حقوق الإنسان في بلادنا في الوطن العربي وفي العالم، مؤشر على الأهمية وعلى الترابط الديمقراطي لحقوق الإنسان، ونحن نجتمع في هذه الجلسة إحياءا للذكرى الواحدة والخمسين للإعلان العالمي لحقوق الانسان، ونبتهج ونثمن عاليا مبادرة جلالة الملك محمد السادس، والرسالة المولوية، والفتح الديمقراطي الكبير، الذي أعلنت عنه نستشعر جميعا، حكومة ومؤسسة نيابية، أحزاب ونقابات عظمة ما أنجزته بلادنا في مجال حقوق الإنسان، ونستشعر كذلك التحديات والرهانات التي مازالت تنتظر بلادنا في مجال حقوق الإنسان ودون الدخول في أي مجادلة سياسية لأنه هذا الموضوع، نحن نحرص على أن يظل فوق المزايدات، لابد وأعتقد أن جميع المغاربة يفتخرون بما أنجزته بلادنا في هذا المجال، وهذه القاعة شاهدة على حجم التقدم الذي حققته بلادنا، وهذه الملفات التي نعالجها اليوم، هي ملفات ترتبط بمراحل عشناها جميعا وتاريخ بلادنا ورأينا العام يعرف إسهامات كل شخص، إسهامات كل مؤسسة، إسهامات كل هيئة في هذا المجال، ولأننا نتهيأ لمغرب الغد، وللألفية الثالثة، ونتعبأ من أجل ترجمة المشروع الحضاري لمولانا صاحب الجلالة محمد السادس نصره الله، أعتقد أنه من الأساسي أن ينصب النقاش السياسي في بلادنا في موضوع الحريات وفي موضوع المستقبل، في موضوع الحريات في موضوع حقوق الإنسان حول المستقبل، وحول ماهي الآليات التي يجب أن نجدها .

السيد الرئيس، بعجالة أود أن أقول أن الأوراش الكبرى التي فتحتها تجربة التناوب تتلاقى كلها حول أرضية فلسفية أساسية وهي تكريم الإنسان المغربي، تأمين احترام حقوق الإنسان، توسيع الحريات، والنهوض بالبلاد، صحيح أن كثير من الملاحظات التي أدلى بها السادة المستشارون حول الحق في الشغل والحق في التعليم وتعميم التمدرس والصحة وكثير من الملاحظات، حين انطلقت تجربة هذه الحكومة تدركون حضرات السيدات والسادة، أن التجربة انطلقت من طرف انطلقت من وضع، انطلقت من حصيلة، الحصيلة في مجال الأمية في مجال المديونية، في مجال البطالة، في كل المجالات،

إذن كان الرهان هو أن تجد هذه الوضعية تخيير الذي تستحقه تجاوبا مع إرادة جلالة الملك وتجاوبا مع تطلعات المواطنين، فانطلقت سلسلة من الأوراش، الورش الرئيسي المستعجل هو ورش إصلاح القضاء ويمكن أن نقول حقيقة أن هذا الورش الذي قطع يعني أشواط هامة ومازالت أمامه مراحل حقق إنجازات هامة لصالح حقوق الإنسان، حيث الحكومة الحالية نفذت 107 ألف حكم نهائي ماكانش منفذ مع كل ما يتطلبه هذا القرار من تعبئة موارد مالية وموارد بشرية إلى آخره كذلك الإصلاح الثاني هو إصلاح الإدارة وإصلاح التعليم وسلسلة الأوراش الكبرى التي تلتقي جميعا حول السعي إلى ترجمة هذا الطموح الحكومي، ترجمة هذا التصريح الحكومي، في انسجام بين مختلف المرافق الحكومية، صحيح حين يتحدث السادة النواب عن عدد من الحقوق الاجتماعية وعدد من الحقوق الإقتصادية، والبون بين الموجود في الواقع وبين

طموحات الحكومة وتطلعات الرأي العام ولكن لا بد من تساؤل هل يمكن تحقيق نهضة اقتصادية، نهضة تنموية دون أن تعالج مشاكل الحريات ودون أن تعالج مشاكل الحريات ودون أن تعالج الحلول السياسية والاقتصادية.

كثيرا من مشاكل المغرب تسبب فيها غياب الديمقراطية، تسبب فيها تقلص الحريات، تسبب فيها انعدام آليات المراقبة البرلمانية للأجهزة الحكومية التي كانت تمارس تلك السياسة فكان من الطبيعي، وهنا لابد أن نستحضر روح الملك المرحوم، كان من الطبيعي ومن الضروري، ومن المستعجل، أن تعالج بلادنا هذه المشاكل.

كذلك من الملفات التي لا نتحدث عنها كثيرا وهي معالجة ملفات جميع الموقوفين النقابيين وجميع المطرودين لأسباب نقابية بالتكلفة المالية الثقيلة لهذا الإنجاز، فيمكن اليوم أن نقول أن هذا الملف ديال المطرودين النقابيين للسنوات الماضية أنهي كليا، الاعتقال لأسباب سياسية غير موجود في بلادنا ، وملف الاختفاء نحن نشتغل فيه بحماس وبتوافق وطني يجب أن نذكر به في كل لحظة، لأن هذه الملفات معقدة، مؤلمة، تحتاج إلى توافق واسع لكي تمر بلادنا من هذه المرحلة بواحد الانسجام وبواحد التضامن.

كذلك لابد أن أوكد على إرادة الحكومة لمعالجة هذا الملف بتوفير ما تحتاجه لهذه المعالجة من إمكانيات مادية، ومن مختلف الإجراءات المرافقة، فهذه مواضيع لم يكن ممكن أن نتقدم ونحن نجرها، فحين يبادر جلالة الملك في مبادرة فريدة من نوعها على مستوى الدولي بتوجيه رسالة سامية الى الشعب المغربي، لكي نؤكد هذا التلاحم بين العرش والشعب، وبين كل المكونات الحياة السياسية حول هذا الموضوع بالذات لكي نتقدم إلى الأمام.

كذلك من الأمور التي طرحت هي حول إلى مدى أنجزت هذه الحكومة برنامجها، وماجاء في التصريح الحكومي، فبدءا أود أن أشير إلى المكانة التي تحظى بها بلادنا في مجال حقوق الإنسان والى التقدير الذي يتابع به العالم تطور بلادنا في مجال حقوق الإنسان، فكما تعلمون احنا من الموقعين على الاتفاقية الدولية لمناهضة التعذيب حين تقدمنا بالتقرير الأول قبل سنوات للأمم المتحدة في جنيف، شهدت جنيف مظاهرات ضخمة أمام الأمم المتحدة، في التقرير الثاني الذي تقدمنا به قبل أسابيع وناقشته الأمم المتحدة قبل أسابيع توصيات اللجنة رهن إشارتكم كلها إشادة بما بدأته بلادنا يعني ما جبناش المعجزات، ولكن اللغة، الخطاب، الروح والفكر، والفلسفة العامة التي تعيشها بلادنا ساهمت، يعني شرحنا لهذا المنتظم الدولي إرادتنا القوية وإرادة الحكومة في محاكمة التعذيب، تقدمنا بأرقام ديال الوفيات في المؤسسات العمومية ، وكل ما كتوقع الآن شي وفاة أشنو هي التدابير القانونية اللي تتحكم التشريع والمتابعة القضائية الى آخره، عدد التوقيفات التأديبية في كل الأسلاك الأمنية الى آخره، إذن إسناد ومنح جائزة غرناطة لصاحب الجلالة، محمد السادس تقديرا لجهوده الديمقراطية، وجهود حقوق الإنسان، منح مجلس أوربا جائزة شمال - جنوب في مجال حقوق الإنسان للسيد الوزير الأول عبد الرحمان اليوسفي وعدد من المبادرات وعدد من الرغبات مثلا عدد المنظمات الدولية التي تلتمس وتطلب عقد مؤتمراتها في المغرب، إذن ما كان لكل هذه الإشادات وهذه الاستشارات أن تتم لولا جهد، وهنا لابد أن أفتح قوسا لأحيي مكونات المجتمع المغربي، المجتمع المدني بصفة خاصة والرجالات والنساء الذين كافحوا من أجل أن تنتصر الحريات في بلادنا، من أجل أن تنتصر حقوق الإنسان في بلادنا، فما وصلنا إليه هو نتيجة تراكمات نضالية لشرفاء ضحوا أحيانا بحياتهم وعانوا من أجل أن تصل بلادنا إلى هذه المرحلة، إذن في أولويات التصريح تحدث أحد الإخوان على ماجاء في التصريح أود غانجاوب بسرعة، إذن أود أن أقول أن ما يتعلق بمعاناة أشقائنا وإخواتنا في مخيمات الحمادة، بفضل تدخل الحكومة أصدرت منظمة "أمنستي" الدولية تقريرا حول الخروقات في هذه المسائل وهذه المنظمة، التي كانت في كثير من الحالات - لاعتبارات سياسية تناوئنا. كذلك المنظمة الأمريكية "ووماز واتش" أصدرت تقرير في نفس الاتجاه، فيما يتعلق بالعمال المهاجرين من زاوية حقوق الإنسان أود هنا أن أقول أن الحكومة وقفت موقفا بطوليا لأنه وجدنا التزامات سابقة، في ترحيل عدد من المغاربة

الموجودين في وضعيات غير قانونية فكان الموقف الأول هو الرفض ديال هذا الاستقدام وديال هذه العودة، وكانت غتكون كارثة على بلادنا، كذلك حركنا المعاهدة الدولية لحماية العمال المهاجرين وعائلاتهم، وهذه معاهدة دولية في مجال حقوق الإنسان لحد الساعة، ترفض كل الدول المصنعة التوقيع عليها ، فبمبادرة من المغرب برمجت على جدول أعمال لجنة الأمم المتحدة المكلفة بحقوق الإنسان واللي اضطرت هذه السنة لخلق مقر خاص لتتبع الخروقات في مجال حقوق الإنسان، اللي تيعانوها العمال المهاجرين.

ما يتعلق بملاءمة القوانين الدولية :

أولا موضوع الملاءمة، أود أن أشير الى نقطة جوهرية رفعا لكل لبس فلسفي، الذي تشتغل به الحكومة هو المرجعية التي نظمت اليها بلادنا بصفة إرادية، راه النص اللي تقريبا جاهز هو مدونة الحريات العامة كذلك عدد من النصوص المرتبطة بحقوق الأطفال وهذا هو الموضوع فيه واحد الحساسية ونحن نشتغل فيه فيما أثارته..... الوطنية لادماج المرأة في التنمية يعني دليل على حساسية هذا الموضوع فهذه مناسبة لنؤكد بأن الطموح الحدثي لبلادنا لا يمكن أن يتعارض بتاتا مع أولوياتنا، ومع مقوماتنا الدينية والإسلامية، ورسالة جلالة الملك كانت واضحة في هذا المجال لأنه لا تناقض بين حقوق الإنسان وبين الإسلام ، كان ديننا الحنيف سباقا إليه والإعلان عنه من إشراقات ومن قيم النبل كذلك أود في إشارة عاجلة أن أوكد على أن الحكومة برئاسة الأستاذ عبد الرحمان اليوسفي تعبئ كل الإمكانيات وكل الوسائل لكي ترتقي إلى مستوى طموحات شعبنا ولكي تجسد عمليا إرادة جلالة الملك بأن يكون المغرب أرضا للحريات وأرضا لحقوق الإنسان، وأن طموحاتنا تحد منها أحيانا الإمكانيات المادية وضغوطات المديونية الخارجية لكن ما نحتاج إليه وما نود أن نلح عليه، وما حفلت به الرسالة الملكية هو الدعوة إلى ثقافة سياسية جديدة، إلى علاقات جديدة بين الإدارة والمواطن، ولكن أيضا إلى علاقات جديد بين المعارضة والأغلبية، إلى علاقات جديدة بين النقابات والسلطات التنفيذية.

إن ثقافة الحوار وثقافة التشارك وثقافة الحق في الاختلاف ومع التمسك بالتعددية والحرص على تعميق التعددية يجب أن يكون هاجسنا المشترك هو البحث عن حلول يكون المنتصر فيها دائما هو المغرب، هو الديمقراطية، هو كرامة مواطنينا، وحق شعبنا في التنمية. شكرا السيد الرئيس، شكرا حضرات المستشارين.

*** السيد رئيس الجلسة:**

شكرا السيد الوزير،

حضرات السادة الوزراء،

والسادة المستشارين المحترمين،

توصلت الرئاسة بثلاث مراسلات من السيد الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان الرسالة الأولى أقرأها عليكم :

"يشرفني وطبقا للمقتضيات المادة 300 من النظام الداخلي لمجلس المستشارين أن أبلغكم التماس السيد وزير التربية الوطنية بتأجيل الإجابة عن السؤال الذي يخص قطاعه إلى جلسة أخرى موالية وذلك لأسباب صحية، كما أحيطكم علما بأن السيد الوزير المكلف بحقوق الإنسان سينوب عن السيد وزير الوظيفة العمومية للإجابة عن السؤال المتعلق بقروض الموظفين أما المراسلة الثانية فهي المرجو من المجلس إدراج السؤال الوحيد المتعلق بقطاع الإسكان مباشرة بعد انتهاء مناقشة السؤال المحوري حول حقوق الانسان، وذلك نظرا لالتزامات طارئة تخص كاتب الدولة في الإسكان، إلى ماكاين مانع غادي نبداوا به هو الأول.

المراسلة الثالثة نظرا لالتزام أعضاء الحكومة بالحضور في أول درس ديني الذي سيلقى في حضرة صاحب الجلالة نصره الله ابتداءا من الساعة الرابعة فإني ألتمس منكم باسم السادة الوزراء المعنيين بما تبقى من الأسئلة أن تنظروا في إمكانية إدراج آخر سؤال في جدول الأعمال عند حدود الساعة الثالثة يعني زوج سوايع ثلاثة. الكلمة للمستشار المحترم السيد محمد المبارك تابك.

*** السيد المستشار محمد المبارك تابك:**

شكرا السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين،

السؤال ديالي محصور فقط في القضية ديال حي الرياض اللي لاشك منه طال عليه الزمان طويل وهو يتعطل في هذا المجلس، أسأل السيد الوزير ماهي الإجراءات اللي جديدة من جانب الحكومة في هذه القضية؟، هذه نظرا إلى روح كذا وعشرين سنة وهما المواطنين ينتظروا بقعة أرضية في كل من حي وسكتور 25 حي الرباط ونتمنى أن يكون الوزير جاب لينا شي جديد راه هذه القضية ديك الساعة الناس اللي عندهم الدراري ياالله خلقوا، راه بناوا ديورهم واللي بناوا خيامهم ونتمنى من الوزير يحل لنا هذا المشكل لأنه أولا كان رئيس هذه الشركة سابقا ولا نطيل عليكم. والسلام عليكم وشكرا.

* **السيد الرئيس :**

شكرا السيد المستشار المحترم، الكلمة للسيد الوزير.

* **السيد الوزير:**

شكرا السيد الرئيس،

بغيت نشكر السيد المستشار المحترم على طرحه لهذا السؤال حول مشروع فعلا عزيز علي لأنه كنت عندي شرف أنني انخلق ونسير شركة تهيئة الرياض اللي هي كما تعلمون تحت رئاسة وتحت مسؤولية فيما يخص تسييرها صندوق الإيداع والتدبير، فعلا هذا المشروع، المعطيات العامة ديالو مشروع يحتوي على 400 أو 570 هكتار فيه 500 بقعة أرضية تقريبا ،مخصصة للسكن الفردي و500 بقعة أرضية مخصصة للعمارات، توزع منها 4300 تقريبا وبقي 653 بالضبط ليس 2000 ولكن 653 موزعة في البقع المناطق 14 - 15 و25 .

فيما يخص المناطق 14و15 فيها ذوي الحقوق، الناس اللي تنتمي لقبائل الگيش اللي عندها حق الاستغلال هذه الأرض واحنا كنا في نقاش منذ ذلك الوقت، السيد المستشار طرحتوه وجاوبتكم في 2 يونيو ديال السنة الفائتة، كنا في نقاش مع وزارة الداخلية ونحن مازلنا في نقاش مع وزارة الداخلية ونتمنى أننا الفريق الجديد على رأس هذه الوزارة سيعطي العناية الكاملة لحل هذا المشكل بطريقة نهائية فيما يخص البقعة 25، فعلا هذه ما تفوتش وهي توزعت من طرف الدولة سنة 1975 ولكن ماتفوتتش في ملك الشركة وبالتالي ماتمش تجهيزها من أجل تهييئها وتوزيعها للمستفيدين ذوي الحقوق المستفيدين اللي توزعت لهم هذه البقع الأرضية، وتم في هذه البقعة 25 زوج ديال المشاريع مشروع مخصص لموظفي مديرية الجماعات المحلية على تقريبا مساحة ديال 15 هكتار، ومشروع آخر في مساحة تقريبا 6 أو8 هكتارات اللي غادي يستقبل فيه استثمار ديال مؤسسة مرجان اللي أصبحت تعطات إليها رخصة في هذه المنطقة ديال 25 نأسف على هذا الوضع، وسنعمل والملف الآن عند السيد الوزير الأول من أجل الحسم النهائي وإعطاء التحكيم الضروري، ولكن المعطيات كلها اللي كانتوفروا عليها والنقاش اللي تم بين جميع الأطراف المعنية يبين أن كاين اليوم إرادة قوية لكل هذه المشاكل. وشكرا السيد الرئيس.

* **السيد رئيس الجلسة :**

شكرا للسيد الوزير التعقيب للسيد المستشار المحترم.

* **تعقيب السيد المستشار:**

هذه كذا وعشرين سنة وهذه الناس تحارب، وهاد الناس سلمت فلوسها للدولة وابغينا انعرفوا اشكون المواطن اللى كان يتسال إلى كانت الدولة تسال فيه غير100 ريال تقدمه للمحكمة وتخرجه بالسيزي، احنا ابغينا انعرفوا إلى باغي هذه المسؤولية هذه ثانية ابغينا انعرفوا غادي تگولوا هذه الأرض، هذاك الثمن ماشي هي الأرض ديال اليوم، ولكن ابغيت انگول حتى المواد البنائية والمعلمين والخدامة وجميع المسائل ماشي هما ذاك النهار ديال اليوم، ابغينا الحكومة بالضبط تعطي للمواطنين ويسمعو المواطنين ويسمع الرأي العام، هذا الظلم اللي أطال هاد المواطنين وهما يعاينوا هذه الحالة هذه ابغيناكم تعطيونا جواب محدد... ابغيناكم تقولو لهاد المواطنين راه مابقى عندكم أمل، اللي ابغى يمشي لشي ابلاصة يمشي لها واللي ابغى يبني في شي بلاصة يمشي، ما يبقاوش معلقين، هذا هو فقط اللي ابغينا انعرفوا ابغينا انعرفوا من جانب الحكومة لأنه ما يمكن يعود واحد ساكن هذه الأرض ما

فرقتوا حتى لداك النهار خاص تعطيوا ورقة رخصة رسمية وخلص الناس فيها الى الدولة، أخذت التدابير باش تحل المشاكل ولكن ابغينا انعرفوا اليوم أشنو هو فوق 20 سنة اشنو هو الانسان...، أغلبية ديال هذا الناس راه مات والأغلبية منهم راه ينتظر، ابغينا انعرفوا حدود الحكومة بالضبط اشنو غادي تعطي ما كاينش المواطن غادي يتعرض للدوة أما دروك الناس اللي هما ساكنين رحلتهم الدولة، وبنت في بلادهم واش كاينة أرض ثانية حتى تفوت 20 سنة راه من 75 وهذا الناس خالصين هذه الأرض واليوم راه سنة 2000 وشكرا.

* **السيد الرئيس** :

شكرا الكلمة للسيد الوزير.

* **تعقيب السيد الوزير:**

شكرا السيد الرئيس،

ألله إلى حرام مشروع من هذه الجودة ومن هذا الحجم يتمس بأشياء كما هي موجودة حاليا في نهاية الفترة الأخيرة ديال إنجاز هذا المشروع ولكن من أجل الحقيقة التاريخية المشروع بدأ في 75 ولكن ماتمت الانطلاقة الحقيقية ديالو إلا في 84 إلا في 83 - 84 فإذا، منذ الانطلاق بفكرة المشروع تقريبا وقع تسعة سنوات بدون حتى شي عمل حقيقي، شي عمل ملموس في الميدان.

ثانيا هاد الناس مازال ماتوصلوا بالبقع ديالهم متشبثين بحقهم لأنه فلوسهم موجودة وفي أماكن وفيها فوائد الأثمنة ديال الأرض ما تغيرتش منذ انطلاق المشروع باقية تتراوح ما بين 110 درهم للمتر مربع الى 150 درهم للمتر المربع الأثمنة المستعملة من طرف المشروع ومن طرف الشركة فإذا هاد الناس باقية متشبثين وكتطالب بحقها في هذه البقعة في البقع الأرضية التي وزعت من طرف الدولة كما قلت في عام 1975، إنما تيبقى لأنه هذا ماشي مشكل حكومي لأنه فيها شركة خاصة كتسيرها ولكن الحكومة معنية طبعا من أجل حل المشاكل المطروحة لا بالنسبة للمستفيدين ديال حي الرياض ولا بالنسبة لذوي الحقوق أصحاب الگيش أساسا اللي حتى هما خاص يتلقى لهم الحل المناسب حتى يكون هناك جواب دقيق وعادل لا ضرر ولا ضرار. شكرا السيد الرئيس.

* **السيد الرئيس** :

شكرا للسيد الوزير.

السؤال الموالي موجه للسيد وزير الاقتصاد والمالية حول الإعفاء الضريبي لفائدة قطاع الصناعة التقليدية للمستشار المحترم السيد عبد الإلاه القباج ما كينش أي دائما مع السيد وزير الاقتصاد والمالية السؤال حول عدم احترام المستفيدين من عملية تفويت أراضي الدولة بشروط التفويت للمستشار المحترم السيد محمد الخضوري الكلمة للمستشار المحترم.

* **السيد المستشار محمد الخضوري :**

بسم الله الرحمان الرحيم،

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

السادة المستشارين،

في إطار تشجيع الاستثمار بتحقيق مشاريع تنموية تم منح الاقامة وتفويت أراضي في عدة جهات من المملكة لشركات أو أشخاص ذاتيين بأثمنة مناسبة ورمزية احيانا لإقامة مشاريع إنمائية محددة، والملاحظ أن العديد من هؤلاء الشركات أو الأشخاص رغم مرور سنين من استملاكهم لتلك الأراضي لم يلتزموا بإنجاز المشاريع أو أنهم أنجزوا شطرا من المشروع دون استكمال الباقي كما لا يخفى أن بعضهم استغل العقار المحصل عليه في مجالات أخرى أو قام ببيعه السيد الوزير، ماهو موقف وزارتكم من هذا التجاوز الذي نعتبره أنه يفرغ العملية من مضمونها وأبعادها التنموية والاجتماعية والتي ما أحوج بلادنا إليها؟ ألا تفكر وزارتكم باستعجال في مراجعة هذه الوضعية وضبط واتخاذ إجراءات سريعة وحاسمة لتحقيق الهدف الذي كان وراء عملية التفويت وماهي خطتكم لمعالجة هذا الوضع؟ وتقبلوا السيد الوزير فائق التقدير والاحترام. والسلام.

* **السيد الرئيس :**

شكرا السيد المستشار الكلمة للسيد الوزير.

السيد وزير الاقتصاد والمالية :

باسم الله الرحمان الرحيم،

السيد الرئيس،

أريد أن أتوجه للسيد المستشار، لأشكره على طرح هذا السؤال لأقول له بأنني متفق تماما مع الروح ديال التدخل انتاعه، الأراضي المخزنية أراضي ديال الدولة، هي أراضي ديال المجتمع، وديال الشعب المغربي، وبالتالي يجب حمايتها والحفاظ عليها.

من الطبيعي أنه منذ الاستقلال أن هذه الأراضي تفوتت إلى خواص من أجل مشاريع استثمارية قد تكون سكنية اجتماعية أو اقتصادية والمهم بالنسبة لي أنه يجب أن نعمل على احترام القانون ولذلك سأنتهز فرصة هذا السؤال لأقول بأن وزارة الاقتصاد والمالية ساهرة بأنه كل ممارسة غير سليمة يجب أن تتوقف وبأنه مقتضيات القانون يجب أن تطبق ولذلك سأذكر بهذه المقتضيات بالنسبة للأراضي الحضرية مسطرة التفويت حسب المقتضيات القانونية يجب أن تباشر بعد التوفر على كل المعطيات المتعلقة بالمشروع اللي تقدم به أي شخص الذي ينوي تحقيق واحد المشروع استثماري مع التأكد من جدوى المشروع هذه نقطة وكذلك التأكد من فرص الشغل، التي هذا المشروع سيعمل على تحديثها بالنسبة للأراضي القروية، هنا تتم الدراسة من طرف واحد لجنة وزارية محدثة في إطار كذلك قرار الوزير الأول، ونجتمع بوزارة الفلاحة وتوافق نفسها على المشاريع ذات الجدوى الاقتصادية والإجتماعية، انطلاقا من هذا، يجب أن تنجز عملية التفويت بناءا على مراسيم وعلى قرارات ترفق بها دفاتر التحملات التي تحدد شروط البيع ونوع كل مشروع المكونات انتاعو وقيمته، وكذلك أجل الإنجاز كذلك مع إخضاع هذا البيع كذلك لمقتضيات دفتر التحملات، ومن بين هذه المقتضيات أنه لا يمكن لمشتري التصرف بالبيع أو الكراء في العقار المفوت إلا بعد إنهاء الإنجاز المفروض، والحصول على الإبراء القانوني بناءا على اقتراح اللجنة الخاصة المكلفة بمعاينة الإنجازات وإذا ما أخل المشتري بالتزاماته ولم ينجز المشروع المتفق عليه، يتم فسخ البيع عن طريق قرار من طرف وزارة الاقتصاد والمالية، ومن حق الدولة أن تسترجع العقار المبيع، هذه هي المقتضيات القانونية وهذه المقتضيات القانونية، تأكدوا السيد المستشار، بأننا ساهرين حاليا ومستقبلا على أن تحترم، لأنه يجب أن تحترم، مع العلم أنه عدد الأراضي قلّت داخل المدن لأنها استعملت أحيانا في المدارس أحيانا، في المستشفيات، هذا شيء واستعملت كذلك من طرف الخواص في عمليات استثمارية ولكن سنسهر على تطبيق مقتضيات القانون كما أشرت إلى ذلك سالفا. شكرا.

* **السيد الرئيس :**

شكرا السيد الوزير. التعقيب للمستشار المحترم.

* **تعقيب السيد المستشار:**

السيد الوزير،

احنا الطرح ديال هذا السؤال من ورواه هو واحد،

أولا، تحسيس الرأي العام الوطني بهذا المشكل.

ثانيا، إحاطة الرأي العام لأنه واحد العدد ديال الجماعات المحلية بصفتنا نمثل الجماعات تعرضت لواحد العدد ديال التلاعبات في هذا الشكل تفوتت واحد العدد ديال الأراضي لإنجاز أوطيلات أوشي حاجة وتعرضت لواحد العدد ديال التآمرات، من بعد تبين السيد اللي اتعطاته الأرض بدفتر التحملات عمل الشر ديالو، وأصبح يجزئها وأنه اشراها بلا دفتر التحملات، هذا هو الاخبار اللي خاصنا انوصلوا له، وخاص هاد التلاعبات اللي تتوقع غالبا، إما في التغيير الحكومي أو في تغيير الجماعات، خاص يوضع لها واحد الحد، باش ما يوقعش التوصل الى ذلك الشخص بالشر ديالو، كيصبح كيتصرف كأنه مالك بصفة نهائية وكذلك هاد النية ديال الحكومة لتفويت بعض الأراضي لخلق فرص الشغل، وذاك الشي خاصها تبقى محافظة على هذه البراءة ديالها أو هذه النية الحسنة ديالها، الضرب على جميع المضاربين في هذا الاتجاه.

وشكرا السيد الوزير.

*السيد الرئيس :

شكرا السيد المستشار.

السؤال الموالي موجه إلى السيد وزير التجهيز حول مشكل التشغيل وخلق مقاولات صغيرة لامتصاص البطالة للمستشارين المحترمين السادة عادل المعطي، عبد الرحمان بيجي وأحمد السنيتي. الكلمة لأحد المستشارين.

* أحد المستشارين :

شكرا السيد الرئيس،

السادة الوزراء المحترمون،

إخواني المستشارين،

السيد الوزير،

ندرك جميعا الأهمية القصوى التي نوليها جميعا للتغلب على أزمة التشغيل التي صنفها جلالة الملك المغفور له الحسن الثاني وخلفه محمد السادس نصره الله كأولوية ثانية في اهتماماتنا الوطنية، بعد الوحدة الترابية.

وفي هذا الصدد فقد اتخذت الحكومة على عاتقها تشجيع المقاولة الصغيرة كحل لخلق فرص جديدة للتشغيل وامتصاص أزمة بطالة الشباب العاطل، إلا أنه هذه المبادرة تصطدم بإشكالية القوانين الجاري بها العمل التي تشترط في المقاولة الأشغال العمومية التي تتقدم للمنافسة للحصول على الصفقات العمومية، أن تكون مصنفة وذات مرجعية تقنية تثبت قدرة هذه التنافسية في هذا المجال فكيف لمقاولة محدثة أن تتوفر على مثل هذه الشروط، لذا أود أن أستفسر سيادتكم السيد الوزير، عن الإجراءات التي تعتزمون القيام بها من أجل إتاحة الفرصة لهذا الصنف من المقاولات لتشارك في الصفقات العمومية دون أن تصطدم بالشروط المذكورة التي تتنافى في إمكانية المستثمرين الشباب. وشكرا.

* السيد الرئيس :

شكرا السيد المستشار.

الكلمة للسيد وزير التجهيز للإجابة عن السؤال.

* السيد وزير التجهيز:

شكرا السيد الرئيس،

أشكر السادة المستشارين على سؤالهم، وأريد أن أوكد لهم أن بالعكس النظام القديم قبل هذا النظام ديال التأهيل والترتيب المقاولات، كان فعلا من أي مقاول أراد أن يشارك في عملية ديال السمسرة، يجب أن تتوفر لديه مرجعية يعني مانسيمه.. الآن بالعكس القانون الجديد يعني كيخدم مصلحة المقاولة بما فيها المقاولة الجديدة التي تم إنشاؤها، يخدم مصلحة المقاولة التي تكون مخلوقة بحيث يرتبها وكيؤهلها هذا ما معناه أن أي مقاولة ما يمكن لهاش أن تشارك في داك الصنف وفي ديك، الرتبة الدرجة ديال الأشغال اللي هي تعادل القدرات ديالها المالية والتقنية والقدرات البشرية اللي هي موجودة في هذا الشركة، هذا يعني بتلخيص شديد الهدف من هذا النظام الجديد بل أكثر من ذلك أنه كينص أنه كل مقاولة أنشأت لأول مرة أن عندها الحق بأن تحصل على شهادة مؤقتة من أجل المشاركة في الأشغال إلا أنه الشهادة المؤقتة كذلك هي مرتبة حسب الإمكانيات ديال الشركة عندما تخلق هذه الشركة الموارد ديالها المالية، رأسمالها الإمكانيات البشرية اللي كتوفر عليها التقنيات اللي كتوفر عليها بحيث شركة مخلوقة مثلا في مجال البناء شركة منشأة لأول مرة عندها واحد راس مال محدود، عندها واحد الإمكانيات محدودة، ما يمكن لهاش أي تشارك في الأشغال الكبرى اللي هي من واحد الصنف الأول في المثل، وهاد المرونة اللي كاينة في هذا القانون الجديد بالعكس هي تشجيع اللي يمكن لنا القول وخلاصة القول تشجيع للمقاولات المنشئة ومحافظة ومتابعة ومساعدة المقاولات الكبرى من الحصول والوقوع في بعض الأغلاط.

فيما يخص السمسرة عن الأشغال هذا بصفة عامة، بحيث هذا النظام الجديد بعد مرور هذه المدة عليه الآن، هناك منشور مؤخرا ديال السيد الوزير الأول أظن المالي سنة 99 كينص على أن جميع القطاعات الأخرى باش تلجأ إلى هذا النظام ديال التأهيل وترتيب المقاولات. وشكرا.

* السيد الرئيس :

شكرا السيد الوزير. التعقيب السيد المستشار المحترم.

* تعقيب السيد المستشار:

شكرا السيد الوزيرعلى التوضيحات، إلا أن التشجيع ديال هذه المقاولات الصغرى، واللي حديثة الإنشاء، عندها كذلك واحد العدد ديال الوثائق اللي خاصها تدلي بها، بغض النظر على الملف القانوني، احنا تنعرفوا الملف القانوني فيه السجل التجاري فيه "Les Statuts"، فيه رأس المال، الى آخره، هذا كله إلى آخره، لكن ما يمكنش تحصل المقاولة الصغيرة على هذا الصنف إلا خاصها تدلي بواحد العدد ديال الأطر، ثم الديبلومات اللي عند هذه الأطر واحنا تنگولوا أن هذه مقاولة ياالله انشأت صغيرة، ثم الكشوفات ماشي غير الانخراط ديال فيما يخص الضمان الاجتماعي، بل خاص يدلي بثلاثة ديال الكشوفات اللي تابعين للضمان الاجتماعي، ثم العمولات لثلاثة سنوات، يعني أشنو هو"Le chiffre global"؟ يعني ثلاثة سنوات ثم الشواهد ديال الإنجاز، واحنا تنگولوا بأن هذه المقاولة التي احنا تنهدروا عليها هي ياالله انشأت وجديدة، واللي غادي تشغل ثلاثة أو أربعة ديال الناس، ثم اللي احنا الآن واللي تنطلب منكم السيد الوزير، أن هذه المقاولة على تنشأ باستثناء الملف القانوني ثم تصنفوا، يعني أنا تنعرف بأن التصنيف ديالكم من 1 و2 ،وخاص 20 مليون درهم، واشحال خاص ديال عدد الأطر وتنعرفوا 50 ألف درهم 50 مليون درهم، و5 مليون ديال الدرهم، و50 مليون حتى 2 مليون، حتى تنوصلوا اللي ماعندوش تماما بصفة نهائية أنه يكون عنده، ولكن اللي هنا ابغينا، هاذ المقاولة تؤخذ بعين الاعتبار باش تعطيها تصنيف مقدر سنة، وتنعرفوا أن هذا يعطي في القانون الجديد، أنه مجرد يعني رسالة وكذلك الملف القانوني به يمكن يأخد هديك السنة اللي باش يمكن له يساهم في الصفقات العمومية باش ما يبقاش، أي احتكار عند المقاولات الكبيرة وشكرا السيد الرئيس.

* السيد الرئيس :

شكرا السيد المستشار الكلمة للسيد الوزير.

* السيد الوزير:

شكرا السيد الرئيس،

إنه يجب أن نتفق على طريقة الى اخذينا مثلا هذه مقاولة أنشئت أول مرة، هاد المقاولة فاش كتجئ تقدم الملف ديالها راه خاصنا انعرفوها أش من صنف، أش من "Classe" غادي انعطيوها واش واحد؟ واش 2؟ واش 3؟ واش 4؟ أو5 ؟وكل صنف مقسم على عشرات صنوف3/1-2/1-1/1 إلى غير ذلك، فالوقت فاش كنطلب إليها الموارد المالية ديالها وباش كنصنفوها مع العلم أنه أي شركة اللي تخلقت أول مرة كاين اللي ماعندوش حتى المقر، يگول لك اعطيني سلف، واحد فالقانون ماديورش، أي باش يعرقل أنه الشركات وإنما باش يوجه شركة مادام أنه عنده الحق في الشهادة مؤقتا ،باش يوجهه للصنف اللي كيناسب القدرات ديالو، أما بكري ماكانش هاد الشي، كان الناس كيدبروا على المرجعية، كانجيبوهم، تنبداوا من بعد، نبدأ الأشغال، وكذا وتنطيحوا في بعض المتاهات وفي بعض القطاعات، الآن هذا النظام هذا جعل أنه كيتبع شركات كانت كبرى عملاقة أو كانت منشئة لأول مرة غير أنه لا يمكن لواحد كما قلتم في التدخل ديالكم بمجرد رسالة يراسل وكيطلب السلف واحد وكتعرف السلف، واحد اشنو سلف عملاق، هو أكبر شركة يعني راه عندها حجم دولي وانعطيوه هذا الصنف، أولا الصنف الثاني ويمشي هو يأخد راه ابحال الى كانغرقوه هذا هو فإلى عندك بعض الحالات فاحنا مستعدين انشوفها غالبا الشركات اللي تنشأ بواحد رأس المال محدود الى غير ذلك راه معروف الصنف ديالها اللي كتمشي له غير كتوجد كتجيب الوريقات ديالها، وتأخد شهادة مؤقتة وتتبع الى هذه في أول الاشغال، وقامت والتزمت بالتعهدات تاعها يمكن لها تزيد من صنف الى صنف، الى ما يمكنش أي راه تنطبق عليها القوانين الجاري بها العمل. وشكرا.

* السيد الرئيس :

شكرا.

آخر سؤال موجه كذلك الى السيد وزير التجهيز حول.. نعم تفضل أسيدي لا اللي تحتاجوه احنا گلنا ماحد السيد وزير التجهيز موجود ننهي هذا السؤال الأخير واخا السيد الوزير، انزيدوا هذا السؤال ولا انوقفوا؟ تفضل السيد المستشار. لا أنا عرفت السيد الوزير ابغى يحسم في الحال

*أحد المستشارين:

السيد الرئيس،

السيد الوزير المحترم،

السادة المستشارين المحترمين،

السؤال حول التقنيين في مكتب استغلال الموانئ وكذلك... ولكن من ضمن المشاكل، يعني عمال ومستخدمي مكتب استغلال الموانئ من عدة مشاكل من بينها ما لحق ببعض التقنيين العاملين بهذا القطاع من حيف طال وضعيتهم الإدارية، وأثر على مستواهم المادي وذلك ناتج عن عدم مراعاة مقتضيات النظام الأساسي للمستخدمين، طبعا من بين هذه المشاكل السيد الوزير كاين مشكل ديال الشيالين اللي غادي انرجعو إليه فيما بعد، وقد ابتدأت هذه المعانات منذ توظيف أول فوج سنة 86 ونفس المعاملة لحقت باقي الأفواج الثاني والثالث والرابع إذ أن هؤلاء التقنيين كان يجب أن يوظفو في السلم 12 وليس السلم 7 اللي توظفوا به، وذلك إسوة بزملائهم في كل الناظور والقنيطرة والإدارة العامة وقد تم تدارك هذا الإجحاف لكن بشكل نسبي وذلك بإعادة ترتيب بعض هؤلاء التقنيين للسلم 10 بدل 12، وقد وجهت عدة مراسلات بهذا الصدد من قبل النقابة الوطنية لعمال ومستخدمي استغلال الموانئ، التابع للكونفيدرالية الديمقراطية للشغل، وكذا مراسلة رئيس الشعبة بميناء الدار البيضاء بتاريخ 14 ماي 87 إلى المدير العام لمكتب استغلال الموانئ، قصد تصحيح هذا الخطأ وتدارك الأمور، ولكن المشكل بقي دون حل. لكل هذا نسائلكم السيد الوزير المحترم، ماهي الإجراءات التي ستتخذونها لتصحيح هذه الوضعية اللاقانونية هل تنوي وزارتكم التدخل لإنصاف هؤلاء التقنيين وخصوصا وأن القانون الأساسي للعاملين بهذا القطاع واضح في هذا المجال كما جاء في صفحة 33، التي تحدد المؤهلات والوظائف التي تناسبها في سلم الاستحقاق الإداري والمالي، كما نطالبكم السيد الوزير الى كان ممكن واخى ماجاتش، ولكن گلنا بما أن هناك عدة مشاكل أنه تجاوبنا على وضعية الشيالين وعلى الترسيم ديالهم والعلاقة ديالهم ما بينهم؟ لأنه ماعندهم حتى وثيقة تثبت العلاقة ديالهم ما بينهم وبين الإدارة وشكرا.

* السيد الرئيس :

شكرا السيد المستشار الكلمة للسيد الوزير.

*السيد الوزير:

شكرا السيد الرئيس،

أشكر السادة المستشارين، على سؤالهم المتعلق بتوظيف التقنيين بمكتب استغلال الموانئ بالدار البيضاء، واللي ماتمكنوش أي باش يحصلوا على سلم معادل للسلم اللي هو تيحصلوا عليه هاد الموظفين إما في المكتب، أو على صعيد الوظيفة العمومية.

أولا، أريد أن أؤكد أن مكتب استغلال الموانئ كباقي المكاتب العمومية له نظام خاص ديال الموظفين والمستخدمين ديالو، ليست له أية معادلة فيما يخص النظام الإداري ديال الإدارات العمومية.

ثانيا أن توظيف هاد الفئة من الموظفين تم عن طريق مباراة من أجل مهنة معينة. المباراة عندما توظف هاد الموظفين أعلن عنها، أعلنت الشروط الأدنى بحيث أعلن أنه الأدنى هو مستوى ديال معهد التكوين أو ديبلوم الباكلوريا، فالطبيعي أنه فيما بعد وهاد الحالات تقع حتى في الوظيفة العمومية أنه بعض الموظفين كيشاركوا في بعض المباراة وكيدخلوا إلى بعض الوظائف وكتكون عندهم شروط أكثر بعض المرات منظمي الإدارة اللي هي منظمة للمباراة إما كتكون بأنها عارفة بأنهم عندهم ديبلومات أكثر من الديبلوم اللي هو مطلوبة، أو ماكتكونش عارفاها حتى تفاجأ من بعد أنه موظفين تيصبح، وهذه إشكالية أخرى كتسوى عن طريق الترقية الداخلية أو عن طريق عمل آخر إداري ، فنفس الحالة اللي هي الآن فيها هاد الفئة ديال الموظفين لا الفوج الأول اللي من بعد، نظرا للظروف ونظرا للعمل اللي كيقوموا به، تم إصلاح ثم إعادة ترتيب هاد الموظفين أو بالنسبة للأفواج الأخرى اللي هي جاءت من بعد، حيث كان واضح وكانت الشروط خلال المباراة أن هاد الموظفين راهم ملي غادي يدخلوا واللي غادي يخرجوا راه غادي يكون عندهم السلم 10، هذا هو اللي كاين لا أقل ولا أكثر.

وشكرا.

* السيد الرئيس :

شكرا السيد الوزير. التعقيب للمستشار المحترم.

* تعقيب السيد المستشار:

السيد الوزير،

المشكل هنا هو أنه المديرين ديالهم، والمسؤولين ديال الميناء هما بأنفسهم في دوريات، اعتبروا بأنه كاين هناك حيف، بأن هاد الناس خاصهم يرتقيوا الى الدرجة 12، وفعلا كاين اللي ارتقاوا ولكن آخرين يالله تحولوا من 7 الى 10، وابقاوا هناك... طبعا كاين اللي يمكن عن طريق الأقدمية داز، وهنا الى كان ماعيدوزش ما يدوزش عن طريق الأقدمية، ولكن هاهي فتحوها لبعض الناس أنهم تيستحقوا هاد الدرجة، والمطلوب أنه يتعاود النظر من طرف وزارتكم باش هاد الناس يكون عندهم الحق ديالهم في هذه الترقية، هذا من جهة ومن جهة أخرى احنا كلنا في السؤال أنه كاينة هناك عدة مشاكل وأنه قضية هاد الشيالين كانت توصية من طرف المجلس الاداري اللي تترأسوه في 91 بأنه هاد الناس خاصها تسوي الوضعية ديالهم وخاصة من ناحية الترسيم وشكرا.

* السيد الرئيس :

شكرا السيد المستشار. الكلمة للسيد الوزير.

* تعقيب السيد الوزير:

السيد الرئيس،

غير فيما يخص الشطر الثاني ديال الشيالين، هاد الشيالين بصفة عامة في الدار البيضاء، هذا مشكل أخر وكيخصه يعني شويا ديال الوقت باش اندكروا فيه، لأنه القضية طويلة فما جبتش معي ملف لأنه كان غير مدرج ولكن يمكن لنا في السؤال آخر أو في خلال لقاء انداكروا فيه، لأن المسألة ديال الشيالين معقدة جدا وأستسمح أنني ماعنديش المعلومات كلها وكافية. وشكرا.

* السيد الرئيس :

شكرا للسيد الوزير،

وبهذا قد أنهينا حصة جدول أعمالنا. شكرا للجميع .

ورفعت الجلسة.